الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٧**

الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (جمهورية الكونغو).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية رواندا.

اصطُحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): من الملائم أن نلتقي هنا في هذا التوقيت لنلتمس على مدى الأيام القليلة المقبلة السبل والوسائل لمنع النزاعات وإدارتها بصفة عامة. ورغم ما قد يبدو من أن النزاع شيء دائم وتتزايد أشكاله تدميرا، فإن أمامنا مهمة عاجلة تتمثل في البحث عن طرق أكثر فعالية لمنع وقوعه وإدارته وحلّه. فما نشهده أو نعانيه بصفة يومية من خسائر في حياة البشر ومن خراب أمر لا يمكن قبوله. علاوة على ذلك، في الوقت الذي يحرم فيه الفقر الواسع الانتشار أعدادا لا تحصى من الأشخاص من الفرصة لتحقيق إمكانياتهم الكاملة في الحياة، فإن النزاع يصرف انتباهنا أيضا عن التنمية.

ولنا أن نتساءل عن السبب في أن النتائج لم تبلغ بعد المرجو منها، وذلك بعد عقود من الجهود المبذولة لكبح جماح النزاعات على الصعيد العالمي وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل تحقيق السلام المستدام. وأسباب ذلك عديدة ومتعددة الأوجه.

أولا، يجب أن نقدر أن كثيرا من النزاعات تنشأ حين يُستبعد الأشخاص، أو يرون أنهم مستبعدون، من المشاركة الكاملة في شؤون بلدهم، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر في حياتهم اليومية. وتدلنا مجرد النظرة العابرة إلى بؤر النزاع الساخنة حول العالم على ما ينطوي عليه إحساس المواطنين بالإقصاء واليأس من عواقب وخيمة. ولا يمكن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

للحلول الدائمة أن تأتي إلا من الأخذ بنهج شامل في السياسة والتنمية على حد سواء.

ثانيا، إن التحليل الدقيق للسياقات السياسية والثقافية المحيطة بأي نزاع من النزاعات على وجه التحديد هو السبيل إلى إيجاد حلول دائمة للنزاع المعني. وما أكثر ما يحدِث الميل إلى التسرع في معالجة الحالة بحلول جاهزة مبنية على الدراسة السطحية لديناميات النزاع من الضرر أكثر مما يحقق من الخير، رغم ما يحدوه من حسن النوايا. فلا يوجد علاج شاف من كافة الأدواء؛ وهذه المشاكل معقدة وينبغي تناولها على هذا الأساس إذا أريد التوصل إلى أفضل النتائج الممكنة.

ثالثا، كثيرا ما يجري إغفال الصلات ما بين النزاع والتنمية. وإذا ما بحثنا عن طرق سلمية لتسوية النزاعات والحيلولة دون وقوعها، فإن تعزيز التنمية يتصدر قائمة تلك الطرق. فالمخاطر كبيرة. والنزاع المدني يكلف البلد النامي في المتوسط حوالي ٣٠ عاما من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن للعنف أن يمتد عبر الحدود، مهددا بالخطر ما تم إحرازه بشق النفس من تقدم.

ونظراً لأن الأمن والتنمية لا يمكن أن يتحقق أحدهما دون الآخر، يتعين علينا جميعاً – من المواطنين العاديين إلى قادة الحكومات والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة – أن نؤدي أدوارنا من أجل إيجاد حلول شاملة للسلام والازدهار الدائمين.

وأخيراً، من الواضح بصورة متزايدة أن المبادرات المحلية أو الإقليمية الرامية إلى حل الصراعات أخذت تسفر عن نتائج أكثر إيجابية لأن الأشخاص المعنيين لديهم فهم أعمق للمسائل قيد النظر. وقربهم من الصراع يجعلهم اكثر استثماراً في الحل الشامل، ويتيح الدعم اللازم لأي عملية يُتفق عليها. ونحن بحاجة إلى رؤية هذه المبادرات تتعزز. وينبغي لنا أن نبرز الأسباب الجذرية للصراعات في الوقت الذي نتصدى لها.

وفي السنوات الخمسين من استقلالنا وعضويتنا في الأمم المتحدة، عايشت رواندا الصراعات. فقد دمر بلدَنا الاستبعادُ السياسي وما تبعه من إبادة جماعية. وعلى مدى الاعوام الثمانية عشر الماضية، تمكنا من إعادة إعمار البلد من خلال السياسات التي تشمل جميع المواطنين في عمليات الحكم، وعن طريق تطبيق الحلول وآليات التنمية المحلية الصنع.

وفي حين أن تجربتنا مع الامم المتحدة منذ أن أصبحنا عضواً فيها كانت تجربة متباينة، فقد اتخذت مسارا إيجابيا في السنوات الأخيرة، ونحن متفائلون بأنها ستظل كذلك. بيد أن تاريخ كيفية التصدي للصراعات في رواندا، وفي منطقتنا بالتأكيد، يبيّن أن هناك حاجة إلى التحسين. ومن واجبنا أن نشير الى ذلك ليس من أجل أن نكون انتقاديين، ولكن لأننا نؤيد المُثل والمبادئ التي تستند إليها الأمم المتحدة. ويمكننا بل وينبغي لنا أن نفعل ما هو أفضل.

إن رواندا لا تزال ملتزمة بإيجاد أمم متحدة أكثر فعالية، خاصة في ما يتعلق بعملها من أجل عالم أكثر سلماً وعدلاً وانصافاً. وسنواصل الإسهام في مختلق برامج التنمية والسلام، بدءاً من دورنا في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم الدعم للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، إلى قواتنا المشاركة في بعثات حفظ السلام. ونأمل أن نساهم وحتى أن نشارك أكثر في مسيرتنا إلى الأمام.

واسمحوا لي أن اختتم كلامي بالقول إنه على الرغم من أن التحدي لمنع الصراعات وحلها على نحو افضل قد يبدو عسيراً، بيد أنه يظل من مسؤوليتنا. وعندما نرى القادة يعملون مع الناس بطريقة شاملة؛ وعندما تمضي التنمية قدما دون أن تعيقها الصراعات؛ وعندما تتحمل المجموعات الإقليمية قدرا أكبر من المسؤولية في معالجة المسائل الخاصة بها؛ وعندما يجري التعاون الدولي بروح من الشراكة الحقيقية، أعتقد أن النتائج لن تحتاج الى إثبات، وأن حياة بلايين الأشخاص سوف

تتحسن في جميع أنحاء العالم. وفي نهاية المطاف، هذا ما ينبغي لنا جميعا أن نعمل من أجله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة إيفلين ويدمر – شلومبف، رئيسة الاتحاد السويسري

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة الاتحاد السويسري.

اصطحبت السيدة إيفلين ويدمر – شلومبف، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إيفلين ويدمر – شلومبف، رئيسة الاتحاد السويسري، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة ويدمر – شلومبف (تكلمت بالفرنسية): قبل عشر سنوات، انضمت سويسرا إلى الأمم المتحدة، وبذلك أصبحت الدولة العضو المائة والتسعين، والبلد الأول الذي أقرّ مواطنوه عضويته في الأمم المتحدة في تصويت شعبي. إن الأمم المتحدة وسويسرا تتقاسمان القيم نفسها، وتسعيان الى تحقيق الأهداف المشتركة وهي: النهوض بالسلام والأمن، وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتوفير الإغاثة الطارئة لضحايا الصراعات والكوارث الطبيعية.

إننا نواجه تحديات كبيرة وملحة في جميع هذه المجالات. فتغير المناخ، وندرة الغذاء والماء، والهجرة، والجريمة المنظمة، والإرهاب، وانتشار الأسلحة أمور لا تحترم الحدود. هذه هي التحديات العالمية التي تهدد مناطق بأكملها. وفي عالم يزداد ترابطاً، يتعين علينا البحث عن الحلول العالمية التي تلبي الاحتياجات الإقليمية والوطنية. ولا يكفي مجرد الإبقاء على الوضع الراهن. وعلينا اليوم أن نجد حلول الغد.

إن الأمم المتحدة تمتد على مساحة العالم بأسره. وعالميتها تعطيها شرعية لا مثيل لها، وتمكنها من إيجاد وتنفيذ حلول للتحديات العالمية تحظى بتأييد واسع. وبالنظر إلى الترابط المتزايد لتلك التحديات، باتت الأمم المتحدة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. فيجب أن تكون في صميم الحكم الدولي. لذلك، إن دعمها من كل دولة عضو وكل واحد منا أمر حاسم. وبغية إنجاز المهام الشاقة التي تنتظرها، لا يسع الأمم المتحدة بعد الآن أن تسعى الى القواسم المشتركة الدنيا، كما هو الحال في كثير من الأحيان عندما يتحقق توافق الآراء في ما بين أعضائها. واذا أرادت الأمم المتحدة أن تتغلب على التحديات التي تواجهها، يجب أن تكون فعالة وابتكارية ونشطة. ماذا يعني ذلك؟

تتصف الأمم المتحدة بالكفاءة عندما تقوم بتحديث وتحسين عملياتها حتى يتسنى لها أن تقوم بعملها على نحو أسرع وبطريقة أكثر تنسيقاً، على الرغم من تزايد الضغوط على الميزانية. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا البرنامج الإصلاحي للأمين العام. إذ ينبغي تنفيذه بسرعة.

وتكون الأمم المتحدة ابتكارية عندما تضع أفكارا وحلولا جديدة مصممة خصيصا للصورة الكبيرة. ولقد تطورت هياكل الأمم المتحدة عضويا على مدى العقود الماضية. فهي لا تشجع الناس على الخروج عن المسار المحدد. ومما يعزز الروح الابتكارية ويكفل الدعم الواسع لأنشطة الأمم المتحدة هو المزيد من تبادل الآراء المكثفة داخل الأمم المتحدة وبين المنظمة والدوائر العلمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

وفي مقرّ الأمم المتحدة في جنيف، يجري تشجيع هذا النوع من تبادل الآراء بأسلوب محدَّد الهدف. وتدعم سويسرا أيضاً تعزيز وتطوير أنشطة التفكير والبحث في إطار الأمم المتحدة. وجمع هذه الأنشطة في جنيف، من شأنه أن يعزِّز القدرة الإبداعية للمنظمة بشكل أكبر.

وأخيراً، ستثبت الأمم المتحدة مواطن قوّتها إذا استطاعت تحقيق توافق الآراء في حالات النزاع، والسعي الحثيث لإيجاد الحلول. ومن الصعب تبرير اللجوء إلى حقّ النقض في مجلس الأمن في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب أو الجرائم ضدّ الإنسانية. وهذا ما يجعل سويسرا، إلى جانب بلدان أخرى، تُواصل مطالبتها المُلحّة بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. وينبغي تحسين الشفافية وتعاون المجلس مع الهيئات الأخرى في إطار المنظمة، كما ينبغي الحدّ من حقّ النقض.

وفيما تُدافع سويسرا تقليدياً عن الحوار، ندعو جميع الدول والشعوب إلى الالتزام بالمزيد من التفاهم والتعايش السلمي بين الثقافات والأديان والمعتقَدات.

فحرّية المعتقَد والدين، شأن حرية الرأي والتعبير، قِيَم جوهرية مكفولة عالمياً، يجب حمايتها واحترامها. وفوق ذلك، لا يمكن مطلَقاً تبرير الردّ بالعنف على فكرة بغيضة. بل يجب مجابهتها بأفكار وحُجج منطقية، وعَبْر اللجوء إلى القانون عند الضرورة، وبخاصة إذا كان هناك تحريض على الكراهية الوطنية أو الدينية أو الثقافية. لذا، فإنّ الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية في الأسابيع الأخيرة غير مقبولة، بغضّ النظر عن الدافع وراءها. إننا جميعاً نتحمَّل مسؤولية مشترَكة لتعزيز التسامح واحترام المعتقَدات.

إنّ رئيس الجمعية العامّة اختار لدورتها الحالية ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“ موضوعاً للمناقشة العامّة الرفيعة المستوى. وإنني أُحيِّي اختياره. وفي السنوات الأخيرة، عزَّزت الأمم المتحدة قدرتها في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية، التي أفضت إلى إعادة تقييم عمليات الوساطة. ولكن علينا الذهاب إلى أبعد من ذلك، لأنَّ معظم ميزانية الأمم المتحدة ما انفكّ يُنفَق على عمليات حفظ السلام. لذا، فإنَّ سويسرا مقتنعة بأنَّ مزيداً من الاستثمار في الوسائل السلمية التي يمكن أن تأتي بتسوية للنزاعات، وبخاصة عَبْر الوساطة والدبلوماسية الوقائية، سيؤتي ثماره على المدى البعيد. فدرهم وقاية خير من قنطار علاج، وهذا يصدق على الدول مثلما يصدق على الشعوب.

وليس الأمر مجرَّد مسألة تمويل. فتفادي كلّ نزاع بمفرده يعني تلافي المعاناة الإنسانية وعدم توقُّف التنمية في البلدان المعنية. وطوال العقد المنصرم، دأبت سويسرا على المشاركة بنشاط في أكثر من ٣٠ عملية وساطة في نحو ٢٠ بلداً. وهي، فوق ذلك، تقدِّم بانتظام خبراءها وخبرتها المتاحة للأمم المتحدة، وتأمل أن يتعزز تعاونها مع المنظمة. وتلبية للاحتياجات الحالية، تستجيب البعثات السياسية الخاصة لتعقيدات الوقائع السياسية. وبفضل تلك البعثات، باتت الأمم المتحدة في وضع يؤهلها للاستجابة بمرونة وسرعة في حال حدوث أزمة دستورية او انقلاب. وبما أنَّ مثل تلك البعثات هي الأدوات الرئيسية للدبلوماسية الوقائية، فينبغي تعزيزها، باستحداث الأساليب والتمويل والدعم الأمثل تحديداً.

وحين لا تكفي الوقاية، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم. وينبغي للأمم المتحدة عندئذٍ أن تُثبت قدرتها على التدخُّل وفرض نفسها. وسويسرا شديدة القلق حيال التدهور المأساوي للحالة في سوريا، حيث يجري انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذه اللحظة بالذات، وبينما أخاطبكم، يُقتَل الأبرياء بالرصاص الذي يُطلقه الجيش السوري والمعارضة المسلَّحة. فقد قُتِل آلاف الأشخاص، وهناك أكثر من مليون نسمة في حالة فرار داخل

بلدهم بالذات، ونحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص لجأوا إلى البلدان المجاورة. ومن الصعب، بل ربّما من

المستحيل، الوصول إلى مئات الآلاف من الضحايا الجرحى والمصابين، الذين فُرِض عليهم الانتظار في مناطق محاصَرة. وتُقدِّر وكالات الأمم المتحدة أنّ نحو ٢,٥ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية مُلِحَّة. لذا، خصَّصت سويسرا أكثر من ١٥ مليون دولار للمساعدة الإنسانية في سوريا والبلدان المجاورة.

وطالما بقيت حقوق الإنسان مُداسة، وبقي المسؤولون غير مكترثين بما يكفي، سيكون من المستحيل ضمان الأمن. لذا، تطالب سويسرا بالردّ على مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان جزاء أعمالهم. فإفلاتهم من العقاب ليس مجرّد عمل غير أخلاقي؛ والإخلال بعملية المصالحة التي تجري في مجتمعٍ ما بعد حرب، تُشجِّع التاريخ على إعادة نفسه.

إنَّ سويسرا تقود مجموعة من نحو ٣٠ بلداً، تطالب المحكمة الجنائية الدولية بتولّي قضية سوريا. وأودّ أن أدعو رؤساء الدول والحكومات الحاضرين هنا اليوم إلى الانضمام لهذه المبادرة. وعلى المجتمع الدولي أن يُدرك مدى انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. وسويسرا ترحِّب بأعمال لجنة التحقيق التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان، وتدعو إلى تعزيزها. كما أنها ترحِّب بتعيين السيد الإبراهيمي بصفته الممثل الخاص الجديد المشترَك بين الأمم المتحدة وجامعة الدولالعربية المعني بالأزمة السورية، وستبذل قُصارى جهدها لمساعدته على إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا.

إننا نعلم أنَّ استخدامنا لموارد العالم المتاحة غير مستدام على الصعيد العالمي. ونحن نستغلّ تلك الموارد بدون اهتمام بالمستقبل. كما نعلم أنَّ الكائنات البشرية هي السبب في تغيُّر المناخ. فمصير كوكبنا بين أيدينا. والكثير سيعتمد على ما إذا كنّا سننجح في إنجاز التحوُّل إلى التنمية المستدامة، وفي المضيّ قدُماً نحو اقتصاد أخضر. والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ تتيح لنا فرصة يجب اغتنامها. فعلينا أن نعمل اليوم لئلاّ يُفرَض على الأجيال المقبلة أن تدفع ثمن تقاعسنا.

لكنَّ قدراً كبيراً من الارتياب المتبادل لا يزال قائما، ولا نزال نخشى ألاّ يتمكَّن الجميع من التنافس على أُسس متساوية في إطار الاقتصاد الأخضر. فمن واجبنا أن نتغلَّب على هذه العقبة. وستقوم سويسرا بدورها في تَشاطُر عبء الجهود بين الشمال والجنوب. وسيكون الصندوق الأخضر للمناخ عنصراً أساسياً في تمويل هذا التحوُّل. لذا، ينبغي إنشاؤه بدون إبطاء وفي بيئة مُثلى. وإنني مقتنع بأنّ جنيف يمكن أن توفِّر مثل هذه البيئة.

إنَّ التحوُّل إلى الاقتصاد الأخضر يستلزم أيضاً نُهُجاً جديدة، على صعيد التفكير والتنفيذ كليهما. وفي أيّة عملية تغيير، هناك رابحون وخاسرون. أمّا في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، فالرابحون والخاسرون هم ذاتهم، أي الأجيال المقبلة. فإمّا أن يكونوا قادرين على مواصلة العيش في بيئة سليمة، حيث يستفيدون من الموارد الطبيعية التي يحتاجون إليها، أو يكون عليهم أن يتحمَّلوا انخفاضاً في مستوى العيش بسبب استنفاد الموارد والعواقب الواسعة النطاق لتغيُّر المناخ.

إن التحدي المشترك الذي يواجهنا يكمن في ضمان توفير الرفاه للجميع من دون استغلال مفرط لمواردنا الطبيعية.

تعلق سويسرا أكبر أهمية على خطة ما بعد عام ٢٠١٥ الذي ستمكننا من الاستفادة من تجربتنا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية للإعداد من أجل المستقبل. ذلك النهج يوفر لنا الفرصة للنظر في جميع أبعاد التنمية المستدامة معا وللمرة الأولى على الإطلاق، بوضع نظام عالمي للأهداف من أجل رفاه الأجيال المقبلة في كل بقاع العالم.

إن سويسرا مقتنعة بأن وضع أهداف التنمية المستدامة عنصر هام في تعزيز تلك التنمية. وسوف يؤدي دورا نشطا في تعريف نظام جديد للأهداف. تعتقد سويسرا أن من الحتمي الجمع بين مناقشات خطة ما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في عملية واحدة.

ووفقا للفيلسوف الروماني سينيكا، إننا لا نعاني من ضيق الوقت، بل مشكلتنا هي أننا نهدر الكثير من الوقت. لذلك فلنبدأ اليوم بالتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهنا. ولنرص الصفوف لتحقيق المزيد من السلم والأمن في العالم وتحسين حماية حقوق الإنسان. ولنعمل على إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الإساءات الكبيرة لحقوق الإنسان ومساءلتهم. فلنتخذ خطوات جريئة لزيادة وتيرة التنمية المستدامة من أجل أطفالنا وأحفادنا. ولنعزز الأمم المتحدة، وهي المنظمة العالمية الوحيدة حقا، ليتسنى لها أن تكون مجهزة على نحو أفضل للتصدي لتلك التحديات الهائلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة إيفلين فيدمير — شلومبف، رئيسة الاتحاد السويسري من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كريستينا فرنانديس، رئيسة جمهورية الأرجنتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية الأرجنتين.

اصطُحبت السيدة كريستينا فرنانديس، رئيسة جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كريستينا فرنانديس، رئيسة جمهورية الأرجنتين وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فرنانديس (تكلمت بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بتأكيد موقفي الشخصي وموقف جمهورية الأرجنتين والشعب الأرجنتيني فيما يتعلق برفضنا القاطع واستنكارنا لعملية الاغتيال البربرية لسفير الولايات المتحدة كريستوفر ستيفنز في مدينة بنغازي بليبيا. إن هذا العمل البشع من أعمال الإرهاب يستحق منا التأمل في بعض تفسيرات الأحداث التي وقعت في مختلف البلدان العربية، والتي فسرها العديد من القادة الغربيين بما يسمى بالربيع العربي. غير انه في الواقع، ومن وجهة نظرنا، وأقول هذا بتواضع واحترام، أنها تجسد حالات أخرى لم يتصورها أو يفهمها القادة الرئيسيون في الغرب على نحو صحيح.

ليست من قبيل الصدف وفاة كريس ستيفنز في بنغازي، حيث نشأ التركيز الرئيسي على المقاومة ضد نظام معمر القذافي إذ أن من منا لديه فهم للسياسة الدولية يعرف بوضوح أنه تم تحديد مكان المتطرفين الإسلاميين، وليس فقط المعارضين لنظام معمر القذافي، بل الذين يرفضون فكرة التعايش السلمي بين الرجال والنساء من مختلف الأعراق والأديان والمعتقدات أو المذاهب.

أقول ذلك لأنه من الضروري أن نفهم بوضوح مشاكلنا والظروف السائدة في العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. ومن المهم أن نتفهم الحاجة إلى وضع سياسات مختلفة موجهة نحو بناء سلام حقيقي ودائم، سلام يجب أن يتضمن دائما اختيار اللغة الدبلوماسية قبل اختيار لغة الأسلحة. وإذا ما درس المرء التاريخ الحديث، لوجد أن الشخصيات الهامة أو الزُمر السياسية التي تبدو أنها متحالفة مع الغرب،كثيرا ما تصبح من ألد أعداء القيم الغربية، ربما نتيجة تفسيرات ضعيفة

أو اتباع سياسات غير مناسبة إزاء ما كان يحدث في الشرق الأوسط وفي العالم.

إن الحاجة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والحاجة إلى الاعتراف بأنه لابد لإسرائيل من أن تعيش داخل حدود معترف بها قانونا وفقا لحدود ١٩٦٧ تمثلان لب مشكلة الشرق الأوسط. اعتقد أنا شخصيا وجمهورية الأرجنتين بأننا نجسد مصالح منطقتنا ونقول بأنه من الضروري أن نستجيب لمسألة ما برحت تستدعي إيجاد حل لها منذ عقود. ومع ذلك، وبسبب ظروف مختلفة، فإن الحكومات والمصالح في الغرب التي تتحمل مسؤولية هائلة عن الاضطلاع بدور قيادي فيما يتعلق بالمسألة، لم تحقق أي شيء بناء حيالها.

أما بالنسبة لكريس ستيفنز وأسرته فلن يكون هناك ربيع عربي بل شتاء بغيض وأبدي. لذلك من الضرورة المطلقة لنا نحن في الغرب أن نعيد التفكير في استراتيجياتنا وسياستنا فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط. وبخلاف ذلك، فإننا نجازف في أن ينتهي بنا الأمر إلى الشروع في استراتيجيات خاطئة تقوض قيمنا وتعمق من الأزمة. وما سيحدث هو ما حدث في بنغازي، وسيتعين علينا أن نعرب عن مشاعر الحزن لوفاة دبلوماسي آخر، بصرف النظر عن جنسيته. وفي الحالة التي وقعت مؤخرا، كان أمريكيا وهو شيء لم يحدث منذ وقت طويل جدا.

وثمة حالة مماثلة يمكن وصفها بأنها تتعلق بأزمة أخرى كبيرة، ومن الواضح أنها كانت أزمة اقتصادية في طابعها وهزت العالم. ففي عام ٢٠٠٨ عندما حضرنا إلى الجمعية العامة، انهارت شركة ليمان براذرز محدثة أزمة بدت كما لو أن الناس الفقراء الذين لم يتمكنوا من سداد الديون العقارية على منازلهم هم الذين اقتدحوا شرار تلك الأزمة، المعروفة بأزمة القروض ذات الخطورة العالية، ولكنها انتهت اليوم بكونها مسألة أكبر من أزمة الفقراء الذين ليس بمقدورهم تسديد قروضهم العقارية.

وانتشرت الأزمة لتتجاوز تلك المسألة إلى حد بعيد. وتبين أن هؤلاء الإداريين الماليين لرأس المال هم بالتحديد من يقفون وراء كل هذا. والواقع، إن أكثر القطاعات الثرية للمجتمع هي التي سببت هذه الأزمة العالمية.

وفي أوروبا تمثل أزمة منطقة اليورو بالأساس أزمة تتعلق بالديون السيادية للبلدان التي تزيد ديونها على الناتج المحلي الإجمالي. وأيضا، تحملت الأسر ديونا أكثر مما تستطيع سداده في الأعوام الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ المقبلة. وفي هذا الوقت بالذات هناك في إسبانيا قمع ضد المواطنين الغاضبين الذين يتظاهرون ضد برنامج التقشف الذي يفرض على بلدهم. وهم يحتجون على برنامج التقشف نفسه الذي نفذ قبل عقود من الآن ولم يؤت أي ثمار.

وحينما نناقش نحن في الأرجنتين المشكلة نتكلم عنها بمعرفة عميقة الجذور لنوع السياسات اللبرالية الجديدة التي كانت نتيجة لتوافق أراء واشنطن، الذي أطلق عقب المشاكل التي ثارت في عقد التسعينيات وانتهى بها الأمر إلى أن تتفجر بوصفها حالات عجز عن سداد أكبر الديون السيادية المعروفة في التاريخ. وكانت الأرجنتين مدينة بنسبة ١٦٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، من جراء سياسات الديون التي نجمت بدورها من التصنيع واستمرار فرض سياسات التكيف والاستهلاك. وفرضت تلك السياسات بشكل قوي ومنهجي على البلد، تماما كما نشهد الآن في إسبانيا واليونان والبرتغال، مما نجم عنه الخطر الماثل على منطقة اليورو.

وينطوي تعرض منطقة اليورو للخطر على أكثر من مجرد تقويض منطقة اقتصادية. فهو في الواقع يعرض للخطر استقرار النظام المالي العالمي ذاته. وعلينا أن نذكر أن أكثر من ٦٥ في المائة من الاحتياطيات الدولية المودعة في المصارف المركزية في

جميع أرجاء العالم مقومة بالدولار، وحوالي نسبة ٢٤ في المائة مقومة باليورو.

ومن الضروري إعادة النظر في كل هذا. فنحن بحاجة إلى إعادة النظر في الحرب التجارية التي تفجرت بين البلدان المختلفة. وبعض البلدان أدانتها باعتبارها حمائية. وبشكل أساسي، يؤكد المشاركون في تلك الحروب التجارية على أن تلك السياسات لازمة لحماية مجتمعاتهم وعمالهم وأسواقهم للعمل وأعمالهم التجارية من اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، التي هي في الواقع السبب الجذري للأزمات التي نشهدها اليوم. وتحاول الدول المتقدمة النمو أن تدفع بمشاكلها إلى الآخرين. وما برحت أتساءل، إذا كان لدى أحد البلدان عجز في حسابه الجاري، مثل العجز الذي تعاني منه الأمم المتحدة في الوقت الحالي، فلا شك أن ذلك البلد سيشجب ويعاقب وينتقد. وبطبيعة الحال، نظرا لأن الدولار هو عملة الاحتياطيات–حوالي ٨٥ في المائة من المعاملات العالمية تجري بالدولار–والولايات المتحدة تعتبر البلد الذي يصدر العملة التي تستخدم بوصفها عملة الاحتياطيات بامتياز، فان الأمر ينتهي إلى كونها خارج النظام بأكمله. وهي لا تنتقد ولا يستهدفها صندوق النقد الدولي. بيد أن صندوق النقد الدولي لا يزال يفرض سياسات التكيف. وحتى الأمس، كانت هناك تهديدات صدرت لبلدان مثل جمهورية الأرجنتين.

وحاول صندوق النقد الدولي الإشارة إلى الديون السيادية وكان الأمر كله مجرد مباراة لكرة القدم. فإذا لم تتمكن الأرجنتين من انجاز أمور معينة، سترفع أمام البلد بطاقة إنذار حمراء، تماما مثل كرة القدم. وأود أن أقول لرئيس تلك المنظمة إن هذه ليست مباراة لكرة القدم. أولا، هذه أكثر الأزمات السياسية والاقتصادية الخطيرة في الذاكرة منذ الثلاثينيات. ثانيا، لا بد أن أقول إن بلدي ليس لاعبا لكرة القدم، بل هو دولة ذات سيادة، وتتخذ قراراتها على أساس سيادي. وهي لن تكون عرضة للضغوط التي تمارس من الخارج أو لأي تهديدات بإصدار بطاقات حمراء. وأخيرا، ومواصلة لهذا التشبيه بين كرة القدم والاقتصاد، فإن رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم يؤدي وظيفته بصورة مرضية بقدر أكبر بكثير من رئيس صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بالتنظيم والمسؤولية، ينظم الاتحاد الدولي لكرة القدم منافسات عالمية مرة كل أربع سنوات. وفي المرة المقبلة، ستكون المباريات في البرازيل، ولا شك أنها ستكلل بالنجاح. وصندوق النقد الدولي مسؤول عن تنظيم الاقتصادات وظل يقوم بذلك العمل منذ الثمانينيات، ولكنه لم يستطع الاضطلاع بمهمته بشكل فعال. ومع ذلك، يبدو انه على البلدان أن تنتقد أنفسها؛ إذ أنني لا اسمع أي نقد ذاتي من صندوق النقد الدولي. وفيما يتعلق بالإحصاءات المتعلقة بإسبانيا، ماذا كانت الإحصاءات المتعلقة باليونان أو البرتغال أو أيرلندا أو إيطاليا؟ وما هي الأرقام التي سمحت لها بالوقوع في ربقة الديون بدون أي نوع من المراقبة أو الإشراف؟ لماذا تجري مراقبة بعض البلدان وليست البلدان الأخرى؟ ذلك هو السؤال الذي يتعين علينا أن نوجهه من هذه المنصة. ومنذ عام ٢٠٠٣، ظللنا نقول هذا.

وحينما قدم الرئيس نستور كرشنر إلى هنا للمرة الأولى كان يمثل الأرجنتين التي عصفت بها الأزمة، مع بلوغ حدة الفقر مستويات لم نسمع بها من قبل على الإطلاق: إذ كانت نسبة ٢٥ في المائة من سكان الأرجنتين بدون عمل. وكان الناس يخسرون مدخراتهم بالدولار والروبل والبيسو والجنيه، وأيا كان العملة؛ وببساطة لم يتبق لهم أي شيء. فأتوا إلى الأمم المتحدة وقالوا إننا بحاجة إلى فرصة للنمو. ولكي يسدد أي بلد ديونه، يلزم أن يتمكن من النمو. فالموتى لا يسددون ديونهم. وذلك ما قاله رئيس الأرجنتين، وهو لم يكن مخطئا. وفي عام ٢٠٠٣، تمكنت الأرجنتين، على أساس السياسات

التي تمكن من وضعها الرئيس، وبدون إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال، من إعادة هيكلة جزء كبير من ديونها الخارجية. وما برحنا نسدد كل الدفعيات منذ عام ٢٠٠٥. ولا نزال نسدد تلك الدفعيات لأننا نؤمن بالسياسات التي تشجع الإنتاج الوطني.

إننا نعمل مع أكثر قطاعات المجتمع الضعيفة ونشجع البرامج الاجتماعية. وسخرنا أكثر ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البرامج. ووضعنا سياسات وبرامج اجتماعية، وهي الأكثر أهمية في أمريكا اللاتينية. وقد مكنتنا من تشجيع النمو، وهو بلا شك أهم ما يشاهد في الأعوام الـ١٠٠ الأخيرة في تاريخ جمهورية الأرجنتين.

ونحن لم نأت إلى هنا لنعظ أي أحد أو لإلقاء دروس. ولا نعتقد أننا مدرسون. وإنما أردنا مجرد أن نطلع الجمعية على تجربة أحد البلدان التي مرت بحالة مماثلة تماما للحالة التي تشهدها الآن البلدان الأخرى في العالم المتقدم النمو. وما نريد الإسهام به هو تجربتنا العملية، وليس التجارب النظرية. ولا تزال هناك قرارات يلزم اتخاذها، ولكنها لم تتخذ لأن عديدين ما زالوا يتبعون ممارسات من يسيطرون على أسواق رأس المال. فهم يضربون بلدا تلو الآخر. وفي أحد الأيام، يرتفع سوق الأسهم بنسبة ٢٠ في المائة، مسجلا ارتفاعا حادا، ومن ثم يهبط هبوطا حادا في اليوم التالي. وقد لا نكون اقتصاديين ولكننا أيضا لسنا أغبياء. ونحن نتكلم عن تحويلات مالية لا تصدق، ومن يتنهي بهم الأمر إلى التعرض للأذى هم بلايين الناس أنفسهم الذين يخسرون ويفقدون آمالهم. وما يحدوني الأمل في أن أشهده هو ألا ينفد صبرهم. وعادة حينما ينفد صبر الناس يتملكهم اليأس. وحينما لا يتمكن الناس من إيجاد أي عمل ولا توجد لديهم أي دولة تحميهم، يصبح الأمر أزمة سياسية ومؤسسية. وذلك ما حصل لنا في عام ٢٠٠١ في الأرجنتين.

كما اعتقد أن من الأهمية بمكان أن ندرك أن لدينا عالما جديدا أمامنا. ويتطلب هذا العام الجديد قيادة أكثر ابتكارا.

والأمر يتطلب المخاطرة بتطبيق أفكار جديدة ومفاهيم جديدة. ومحاولة حل المشاكل الحالية للعالم بنفس الأدوية التي تسببت فيها هي ضرب من العبث المطلق. ويتعين أن نقول ذلك بوضوح.

ثم هناك مسألة عجز الحسابات الجارية للولايات المتحدة، والتي يتم تمريرها إلى الدول الناشئة، لكي تُخفض قيمة عملاتنا ويتعين علينا أن نبذل جهودا هائلة لبناء احتياطاتنا؛ وعلينا أيضا اتخاذ تدابير لمنع البلدان المركزية من نقل البضائع الرخيصة إلينا والتي تقوض اقتصاداتنا– اقتصادات البلدان الناشئة التي تجدر الإشارة إلى أنها دعمت نمو الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي.

واليوم، بوصفنا بلدانا ناشئة، فإننا نُدان بدعوى تطبيقنا لتدابير حمائية من قبل البلدان ذاتها التي نجت بحماية نفسها من خلال الإعانات الزراعية وجميع أنواع الإعفاءات الضريبية الخاصة على حساب اقتصاداتنا، وفي المقام الأول، على حساب الملايين من أبناء شعبنا الذين يجري الآن فحسب إدماجهم في قوة العمل.

ومن المهم للغاية أن تفهم البلدان المتقدمة النمو الإسهام الذي يمكن أن تقدمه البلدان الناشئة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي الدولي بفضل ملايين الدولارات التي لا نزال مدينين بها، علاوة على تكاليف المكاسب الاجتماعية والإنتاج لدينا. وإلى جانب ذلك، فقد سددنا ديوننا إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. والأرجنتين، التي كانت ديونها الخارجية تمثل ١٦٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، لا تمثل ديونها الخارجية اليوم سوى نسبة ١٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي؛ وما تبقى من اقتراضها هو دين عام بين القطاعات. وقد بلغنا

أدنى مستوى على الإطلاق للديون الخارجية والديون العائدة لمصادر أجنبية.

ومن الواضح أننا مثال سيئ في نظر البعض. لماذا؟ لأننا عندما أعدنا هيكلة ديوننا – وأنا لا أقترح إعادة الهيكلة باعتبارها حلا – كنا نرى أنه في ظل الرأسمالية يتعين أن يعلم أي من يخاطر باستثمار دولارات في بلد مثل الأرجنتين، تراوحت فيه أسعار الفائدة في التسعينيات من القرن الماضي بين ١٥ و١٦ في المائة لضمان قابلية التحويل، عندما كان السعر في بقية العالم اثنين في المائة فقط، أن هناك احتمالا كبيرا لعدم سداد شخص ما أو مصرف ما أو مؤسسة ما للدين.

وكانت فرضيتنا هي أنه إذا أقدم أحد على مخاطرة، فإنه ينبغي أن يتقاسمها. ولذلك، اقترحنا عملية إعادة هيكلة يتقاسم الطرفان المخاطرة بموجبها. والحقيقة هي أن الأرجنتين دفعت لمساهميها أكثر مما دفعته شركة إنرون. فقد دفعت إنرون، حسبما أعتقد، دولارا واحدا على السهم الذي تبلغ قيمته ١٠٠ دولار؛ ودفعت الأرجنتين ما بين ٢٥ إلى ٣٠ دولارا على ١٠٠ دولار. وقد كنا، في الواقع، أكثر سخاء ومسؤولية من إنرون، ليس تجاه بقية العالم فحسب، ولكن تجاه مواطني الولايات المتحدة.

وذلك قد يزعج بالطبع بعض مؤسسات الائتمان المتعددة الأطراف، لا سيما أنه كان يُنظر إلى الأرجنتين خلال التسعينيات من القرن الماضي بوصفها مثالا يُحتذى للطريقة التي يجب أن تُدار بها الأمور؛ في حين تُركنا في عام ٢٠٠١ للاعتماد على وسائلنا الخاصة وقيل لنا إنه يتعين علينا حل الأمور بأنفسنا. وأعتقد أن هذا هو السبب في أن البعض قد يوجه إلينا اللوم أو يفرض علينا غرامات حتى لا ينتشر مثالنا السيئ، ولكن إذا نظرنا إلى العالم من منظور كلي، سنفهم أن هذه ليست مشكلة اقتصادية، وإنما سياسية. ودون وجود قادة يمكنهم أن يشيروا إلى مسار واضح ومحدد للتغلب على أزمة اقتصادية عالمية بهذا الحجم، فإننا لم نعد نواجه مشكلة اقتصادية أو مشكلة لعلماء الاقتصاد؛ بل نواجه مشكلة سياسية لا توجد لها حلول ولا استجابات ولا نماذج جديدة.

ونحن نعلم أن بعض الوكالات المتعددة الأطراف غاضبة من الأرجنتين، ولكننا نقول لها إنه لا فائدة للغضب منا. فالمهم هو تحليل الأخطاء التي ارتُكبت في كل من الاقتصاد والسياسة وما تم القيام به بطريقة خاطئة حتى نتمكن من تصحيحها والمضي قدما والتغلب على هذه الأزمة التي إذا سُمح لها بالاستمرار، فإنها لن تؤدي إلى مشاكل اقتصادية حادة فحسب ولكن إلى مشاكل سياسية ومؤسسية. ولأنني كنت ناشطة سياسية في سن مبكرة وعايشت فترات في بلدي عندما كانت القيم الغربية لا تحظى بالاحترام وعندما كان الناس يُغتصبون ويُعذبون ويختفون– لأن الديمقراطية قد اختفت– فإن أخشى ما أخشاه هو أنه إذا ظلت الأزمة الراهنة بلا حل، فإن ملايين كثيرة من البشر في الغرب سيفقدون إيمانهم بقدرة النظام الديمقراطي على توفير حلول.

وإذا نظرنا إلى تاريخ البشرية، يمكن أن نرى بوضوح أن أفظع الفترات الشمولية قد سبقتها أزمات اقتصادية حادة لم توفر للناس مخرجا وحرمتهم من الأمل وملأت آذانهم بكلمات معسولة خادعة تضمنت وعودا بأشياء نعرف جميعا أنها لا يمكن أن تتحقق أبدا.

أردت أن استخدم عبارات قاطعة بشأن كيفية معالجة المشكلة وكيفية فهمها ليتسنى تصحيح الوضع بدلا من أن تظل الأحوال راكدة مثلما كانت عليه منذ عام ٢٠٠٨. ومما يؤسف له أننا بدأنا نرى أن الأزمة في العالم المتقدم النمو بدأت تمتد إلى البلدان الناشئة التي كانت محرك النمو العالمي.

وأعتقد أن الأمور مترابطة. فعدم وجود تفسير صحيح أو تصنيف ملائم، بحيث يمكن الربط بين الأحداث السياسية والاقتصادية، يؤدي إلى مغالطات. ومنها على سبيل المثال، أن

المنتمين إلى بعض الحركات السياسية يريدون أن يعيشوا مثل الغربيين أو أن بعض التعديلات الاقتصادية التقليدية قد تؤدي إلى مخرج أو حل – وكل ذلك غير صحيح بطبيعة الحال.

أود الآن أن أتناول موضوعين يمكن وصفهما بأنهما ثنائيان بطابعهما. ويتعلق أحدهما بكتيب صغير باللغتين الإنكليزية والإسبانية، تم إرساله إلى جميع البعثات الممثلة هنا، وهو يتعامل مع مسألة الوضع الاستعماري لجزر مالفيناس. وفي حزيران/يونيه الماضي، وقفت أمام لجنة إنهاء الاستعمار هنا في نيويورك لتقديم طلبنا للامتثال للقرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) الذي حث البلدين – المملكة المتحدة والأرجنتين – على إجراء حوار حول قضية جزر مالفيناس. وفي كانون الثاني/يناير المقبل، سيكون قد مضى ١٨٠ عاما على اغتصاب المملكة المتحدة غير المشروع لجزر مالفيناس التابعة لنا. وهذا البلد لم يتوقف فحسب، بل أنه لم يلتفت أو يستمع إلى أي من الادعاءات والقرارات العديدة للأمم المتحدة وقرارات لجنة إنهاء الاستعمار والقرارات العديدة الصادرة عن منظمات مختلفة مثل منظمة الدول الأمريكية والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى مثل مجموعة ريو، التي طلبت من بريطانيا العظمى الدخول في حوار مع الأرجنتين. ونحن لا نطلب منهم أن يقولوا إننا على حق. فذلك لن يكون حوارا، بل سيكون فرضا لوجهة نظر. ونحن نطلب منهم ببساطة الجلوس معنا، امتثالا لقرار الأمم المتحدة وإجراء حوار حول السيادة على جزر مالفيناس، وكذلك لتجريد جنوب المحيط الأطلسي من السلاح ليصبح منطقة سلام في أمريكا الجنوبية، دون إيلاء اعتبار للاختلافات العرقية أو الدينية أو أي اختلافات أخرى يمكن أن تؤدي إلى اندلاع اشتباكات بيننا.

لذلك، نكرر مرة أخرى مناشدتنا. وثمة كيل واضح بمكيالين: للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الحق في انتهاك أي التزام وكل التزام في الأمم المتحدة، بينما على كل واحد آخر أن يقبل دون اعتراض أي قرار وكل قرار صادر عن مجلس الأمن. ولا يبني ذلك تعددية الأطراف. ولا يسهم بأي شيء في بناء السلام، الذي نطالب به جميعا ونحتاج إليه، ويؤدي إلى إحساس متنام بالظلم وانعدام المساواة بين الدول، مما يؤثر بشكل كبير على إمكانية إرساء عالم أكثر عدلا، والعيش في عالم خال من العنف.

لذلك نقول مرة أخرى بأن تلك ليست مسألة ثنائية بيننا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. إنها قد أصبحت مشكلة عالمية، لها علاقة بالتخلص من آخر مخلفات الاستعمار، وهو التخلص الذي أصبح أحد الإسهامات العظيمة للأمم المتحدة، عندما أنشأت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في عام ١٩٦١. ودخول القرن الحادي والعشرين بدون مستعمرات مسألة تتعلق بحقوق الإنسان، تلك الحقوق التي ندافع عنها بشدة بالتأكيد في بلدي. والتي يعد دعمنا لها نموذجا للعالم.

وأخيراً، و يتصل ذلك بالجزء الاستهلالي من خطابي، الذي استنكرت فيه قتل السفير كريستوفر ستيفنز في ليبيا ونددت فيه به، أود أن أشير إلى أمر لا يزال جرحا لم يندمل بالنسبة لنا نحن الشعب الأرجنتيني، لأنه لا يزال قضية لم تفصل فيها العدالة بعد. يتعلق الأمر بتفجيري الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة في عام ١٩٩٤، و السفارة الإسرائيلية في عام ١٩٩٢، وهما عملان يتعين التنديد بهما واستنكارهما بشدة. طلبت الرئيسة السابقة كيرشنر وأنا مساعدة وتعاون جمهورية إيران الإسلامية، المتهمة من قبل القضاء الأرجنتيني بالمساهمة في ارتكاب تلك الجريمة. في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ونظراً لعدم وجود استجابة لذلك الطلب، اقترحت كبديل لذلك بأنه، إذا كانت جمهورية إيران الإسلامية لا تثق بنزاهة واستقلال القضاء الأرجنتيني، يمكن أن يتمثل الحل في قضية تتذكرها الجمعية العامة، تتعلق بالتفجير الإرهابي الليبي لطائرة

بريطانية، وعقدت بشأنها في نهاية المطاف محاكمة في بلد طرف ثالث، لدفع تعويضات، إذا جاز الحديث عن دفع تعويضات في قضية سقط فيها ضحايا، فيما يخص بعض الأضرار. وبالتالي يمكن أن يتفق كلا البلدين على بلد ثالث حيث يمكن للمحاكمة أن تضمن العدالة للطرفين. في أعقاب ذلك الحدث الرهيب، كان الأهم السعي إلى الوصول إلى الحقيقة.

لقد بدأت بياني بالحديث عن الإرهاب الدولي، وأختتمه بنفس الموضوع. أنا لا أتحدث عن فعل ارتكب في بلد من البلدان الأفريقية ضد عضو من أعضاء السلك الدبلوماسي، إنني أتحدث بخصوص ما حدث في بلدي، و على أراضي بلدي، لإخواني الأرجنتينيين، في انتهاك واضح للسيادة الإقليمية. تلقينا الأربعاء الماضي، ١٩ أيلول/ سبتمبر، طلبا من جمهورية إيران الإسلامية، لعقد اجتماع ثنائي، سيجري خلاله كما فهمنا حوار بخصوص هذه المسألة. إن بلدي الذي واصل المطالبة بإجراء حوار، والذي يعزز الحوار بوصفه وسيلة عالمية، و فيما يتعلق بقضية جزر مالفيناس بوجه خاص، قرر الطلب من وزير خارجيتنا عقد اجتماع ثنائي بين الوزارتين هنا في الأمم المتحدة، كما طلبت ذلك جمهورية إيران الإسلامية.

أود أن أقول هنا إنني أتوقع التوصل إلى نتائج في ذلك الاجتماع، بناء على حقيقة أن جمهورية إيران الإسلامية أظهرت أنها تريد أن تتعاون وتساعد بخصوص مسألة الهجوم. إذا لم يرغبوا في أن تجري أطوار القضية في الأرجنتين أو في بلد ثالث، فإننا نأمل في أن يقدموا مقترحات أخرى، بشأن كيفية معالجة هذا النزاع العميق الجذور، الذي يعود لعام ١٩٩٤. كما أود أن أذكّر الجمعية أنه عندما تقلدت الرئيسة كيرشنر لتوها الرئاسة في عام ٢٠٠٣، كانت قد مرت تسع سنوات على الهجوم، من دون تحقيق نتائج. ولكن أود أيضا أن أقول إننا نأمل في أن يحقق هذا الاجتماع نتائج محددة وملموسة، إذا ما قدمت إيران مقترحا لتحقيق تقدم. قد لا يمضي بالضرورة في الاتجاه الذي اقترحته الأرجنتين، ولكن أود على أي حال، بصفتي عضوا في بلد تمثيلي واتحادي وجمهوري، أن أعرضه على الهيئات البرلمانية التمثيلية لبلدي حتى تنظر فيه.

والمقترح الذي تقدمه جمهورية إيران الإسلامية أهم من أن تتناوله السلطة التنفيذية لوحدها، فضلا عن واقع أن دستورنا ينص على ضرورة إشراك السلطتين التشريعية والقضائية فيما يخص النظر في هذه المسألة. وهذه ليست مسألة عرضية أو عادية لعلاقات خارجية مع بلد آخر. فهي تتعلق بحدث أثر في الشعب الأرجنتيني، ويشكل علامة في تاريخ الإرهاب الدولي. وتتمثل الحقيقة الأساسية في أن أسر الضحايا، الذين أشعر بالالتزام البالغ تجاههم، في حاجة إلى تلقي أجوبة. لقد كنت عضوا لمدة ست سنوات في لجنة التحقيق، المكونة من أعضاء في المجلسين التشريعيين، والمعنية بالتحقيق في الهجوم على السفارة و الجمعية الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، وكنت أنتقد على الدوام الكيفية التي تجري بها التحقيقات. لذلك فإنني أعتقد بأنه لدي السلطة لمخاطبة أسر الضحايا، لان الأسر هي التي تحتاج حقا لإجابات، وهي التي في حاجة إلى فهم ما حدث ومن المسؤول، والتأكيد لها أن هذا الرئيس لن يتخذ أي قرارات بشأن أي من المقترحات المقدمة، بدون التشاور أولا وأخيرا، معها ومع الممثلين البرلمانيين لبلدي. ويتعين عليهم جميعا إبداء رأي علنا بخصوص مسألة بهذه الأهمية.

وأخيرا، أود أن أقول لكل عضو من أعضاء الجمعية العامة إن الأرجنتين ستتشرف وستضطلع بمسؤولية عضوية مجلس الأمن في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ومن الواضح أنها عضوية غير دائمة. وأود أن أوضح أنه عدا مجرد جلوسنا على أحد مقاعد هذه الطاولة، ستكون لدى كل بلد طموحات حقيقية للسلام كقيمة عالمية، ممثلا من خلالنا عن طريق هذا المقعد. وتلك ليست رغبة مخادعة أو غير رسمية، بل هي إعلان حقيقي ينص على ضرورة أن يمشي السلام جنبا إلى جنب

مع الحقيقة والعدالة والمساواة. إن السلام مستحيل في عالم تنعدم فيه المساواة في معاملة البلدان. كما أن السلام مستحيل في عالم فيه يزداد الناس فقرا، ويصبحون مهمشين على نحو متزايد. والسلام مستحيل في عالم فيه لا يقول الناس الحقيقة أو يكشفون عن واقع الأشياء.

إننا نعتقد أن الدول الكبرى والرائدة في العالم تتحمل مسؤولية أكبر عن بناء السلام. وكما يتحمل الرئيس في نظام سياسي لبلد ما المسؤولية الكبرى وتتسلسل المسؤولية من ثم إلى الدرجات الأدنى، ينطبق نفس الشيءعلى العالم بأسره.

نحن لا يمكننا – فيما يتجاوز الدعوة إلى المساواة – غض الطرف عن الهيمنة أو عن أهمية دور بعض الدول ليس فقط في حل النزاعات بل في اشعالها أحياناً.

ستفعل جمهورية الأرجنتين، انطلاقاً من موقعها، كل ما بوسعها في سبيل تعزيز القيم التي دافعت دوما عنها وهي: السلام وتعزيز حقوق الإنسان غير المشروط في جميع البلدان بغض النظر عما إذا كانت علاقاتنا معها جيدة أم لا. حقوق الإنسان قيم عالمية ينبغي احترامها من قبل كل الحكومات في العالم على اختلاف أنواعها. إن من واجب الجمعية العامة ومجلس الأمن التصرف على اساس معيار واحد من أجل بناء قيم السلام و حقوق الإنسان والمساواة والحقيقة. هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق عالم أكثر إنصافاً وعدلاً من الذي نعيش فيه اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلت به.

اصطُحِبت السيدة كريستينا فرناندیس، رئيسة جمهورية الأرجنتين إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماكي صال، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السنغال.

اصطُحب السيد ماكي صال، رئيس جمهورية السنغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماكي صال، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس صال (تكلم بالفرنسية): أود أن ابدأ بتقديم التهانئ إلى صاحب السعادة السيد فوك يريميتش بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأتمنى له كل النجاح. كما أود أن أشيد بالسفير ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، على مساهمته الإيجابية في أعمال الجمعية. أود أن أؤكد من جديد للأمين العام السيد بان كي – مون تشجيع ودعم السنغال له في اضطلاعه بمهمته الحساسة على رأس منظمتنا.

في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢، وفي انتخابات رئاسية من جولتين، اتسمت بالمنافسة الشديدة صوت الشعب السنغالي بإقبال في صفاء وهدوء مدفوعاً بقيم الديمقراطية والحرية لديه،حيث فاقت نسبة التصويت ٦٥ في المائة، وذلك من أجل التغيير واحترام القواعد الجمهورية. وقد تلقينا دعما من دول ومنظمات صديقة في سبيل أداء هذه المهمة العظيمة التي كان هدفها ترسيخ تقاليدنا الديمقراطية، لا سيما من خلال تحسين مؤسساتنا الانتخابية ورصد مختلف مراحل. وأود هنا أن أعرب عن امتناني العميق لجميع الذين دعموا تلكم المهمة.

بصفتي رئيساً منتخباً حديثا للسنغال، اسمحوا لي أن أؤكد على إيماننا بقيمنا المشتركة وبولاية الأمم المتحدة على تعزيز فرص الانتقال إلى عالم أكثر رحابة للجميع من خلال التعاون.

ومما لا شك فيه أن بناء عالم أفضل يتطلب، في المقام الأول، العمل معا حتى يسود السلام وسط شعوبنا وبينها كما يدل موضوع هذه الدورة ”تسوية أو حل المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“.

بحكم أ أن الأمم المتحدة برزت للوجود من بين رماد ودمار الحرب، فإنها المعبر عن الأمل والحلم بعالم خال من شبح العداء ومن كل أشكال الآراء المانوية التي تري الخير في جانب والشر في الجانب الاخر.

استطاعت الأمم المتحدة على مدى سبعة وستين عاما أن تسهم اسهاماً كبيراً، من خلال جهود الوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق والتحكيم وبعثات السلام، في تهدئة العلاقات الدولية. لكن، وعلى الرغم من إحراز تقدم جدير بالثناء، فإن تهديدات السلام والأمن لاتزال ماثلة على نحو مقلق وهي تتطور على نحو متطرف.

وهذا هو الحال في شمال مالي، حيث تقوم الجماعات الإرهابية المنظمة والمسلحة تسليحاً ثقيلاً باحتلال ثلثي البلد، على نحو غير قانوني تماما، وهي تعيش على التهريب بكل أنواعه، زارعة اليأس بين السكان ومدمرة رموز التراث الثقافي العالمي. لقد أصبح شمال مالي منطقة ينعدم فيها القانون تستخدم ملاذاً آمناً للتجنيد والتدريب من قبل الشبكات الإرهابية الدولية، التي تتجلبب بالإسلام للتغطية على أنشطتها الإجرامية وتسعى لمهاجمة المصالح الأجنبية فضلا عن توسيع نطاق عملها إلى بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية.

إن على مجلس الأمن التزاما بالعمل على وضع حد لمثل هذا الوضع بوصفه ضامناً للأمن الجماعي للدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن لم يفعل ذلك، فإنه يكون قد فشل في القيام بمسؤولياته. ولذلك فإننا ندعو المجلس مرة أخرى إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الجماعات الإرهابية واستعادة السلامة الإقليمية للبلد.

وبالإضافة إلى ذلك، أكرر ذكر رفضنا لأي تقسيم لمالي وأكرر كذلك إدانتنا لانقلاب آذار/ مارس ٢٠١٢. ونحن مقتنعون بأن المكان الطبيعي للجيش هو الثكنات تحت إمرة قيادة مدنية سواء كان ذلك في أفريقيا أوغيرها.

أما بالنسبة لغينيا – بيساو، فنحن، مثلنا في ذلك مثل الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وإعادة إنشاء مؤسسات الدولة، وإجراء انتخابات ذات مصداقية والانسحاب النهائي للجيش من الساحة السياسية.

تواجه غينيا – بيساو أيضا قضية مهربي المخدرات الأجانب علاوة على معاناتها لسنوات من عدم الاستقرار المؤسسي والإقتصادي. يستحق هذا البلد اهتمام ودعم المجتمع الدولي.

ويصدق الشيء نفسه على فلسطين.

وبصفتها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تؤكد السنغال مرة أخرى دعمها لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء، عاصمتها القدس الشرقية، ولها مقعد هنا بين الأمم الحرة. إن قيام فلسطين المستقلة القابلة للبقاء، تعيش في سلام مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، هو أحد وعودنا الأقدم التي لم تتحقق، حتى وإن كان تحقيقها هو الضمان الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة للأزمة في الشرق الأوسط. ولمصلحة جميع شعوب المنطقة والعالم أجمع، فقد آن الأوان

لكي لا تكون الأرض المقدسة مهد الأديان السماوية الثلاثة أرض النار والدم والدموع بعد الآن. فنور الحكمة الذي ينبثق من موروثاتها الروحية يتطلب أن تكون أرضاً للسلام والأخوة الإنسانية.

وفي أفريقيا، كما في بقية العالم، ترحب السنغال بالتقدم المحرز في مجال الديمقراطية والحريات الأساسية وتدعمه. ويؤسفنا غاية الأسف أن بعض القادة ينكرون الحقيقة البديهية التي مفادها أن مصير البشر أن يعيشوا أحراراً، ويرفضون الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعوبهم ويواجهونها بعنف مروع ضد المدنيين الأبرياء.

إن تسوية النزاعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية، وهو موضوع هذه الدورة، ينبغي ألا يطغى على حالات طارئة أخرى أو احتياجات لم تلبى. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نعيش في عصر من التناقضات والأسئلة التي لا تجد جواباً. وأكبر تناقضات عصرنا يتمثل في أنه لم يحدث في تاريخ البشرية من قبل هذا التراكم في ثروات العالم مع أنه لم يحدث في تاريخ البشرية من قبل أن يضم العالم هذا الكم من الفقراء. فكيف سيكون شكل العالم غداً؟ السؤال صعب حقاً، ولكن مقتضيات الحكم تتطلب منا التنبؤ بالمستقبل، ولا يمكننا التنصل من ذلك.

أي نوع من العالم نريد بعد ٢٠ عاماً من قمة الأرض في ريو، وقد بات من الحقائق المؤكدة أن استمرار التردي البيئي نتيجة للنشاط البشري يعرض ظروف الحياة على الأرض للخطر؟ أي نوع من العالم نريد، في حين أن تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تبين أن أكثر من ٩٠ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية بالرغم من أن قدرات الزراعة على مستوى العالم تكفي لإطعام ما يزيد على ضعفي تعداد سكان الكوكب؟ أي نوع من العالم نريد، بينما لا يجد الملايين من البشر في مدننا وقرانا سبيلاً للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ويموت ملايين النساء أثناء الولادة؟

أي نوع من العالم نريد عندما نرى الملايين من الشباب، وبعد سنوات من الدراسة والاجتهاد والتضحيات هرباً من الشقاء، وبدلاً من تحقيق أحلامهم، فإنهم لا يكافئون إلا بكابوس البطالة المهين؟ أي نوع من العالم نريد، في حين أن ملايين الآباء والأمهات الذين يعملون مقابل الحد الأدنى من الأجور قد يصبحون يوماً بلا عمل لأن الشركة التي يعملون بها قد أفلست، بينما يتمتع المسؤولون عن ذلك بمكافآت سخية؟

وفي هذا الوقت الذي يبرز فيه العديد من التحديات القديمة والجديدة، يبين لنا التاريخ أن النظريات قد تغيرت وأن الحلول القديمة لم تعد صالحة بالتأكيد. وعلينا أن نعيد تحديد أولوياتنا، وان نستثمر في الاقتصاد الحقيقي وأن نتفق على نظام عالمي جديد وأكثر إنصافاً. والقارة الأفريقية التي عانت قروناً من الاسترقاق والاستغلال، لا يمكنها أن تتحمل القبول بحصان طروادة آخر وأن تستدرج إلى مصادرة مواردها في منافسة تعرقل تقدمها ورفاهها.

إننا ندعو إلى علاقات جديدة مع أفريقيا، لا العمل ضد مصالح أفريقيا والأفارقة، بل العمل مع أفريقيا والأفارقة بروح التعاون والإنصاف، مع مراعاة أولويات ومصالح جميع الأطراف. هذا هو الأمل الذي نعلنه هنا في الأمم المتحدة, وهذا هو أيضاً ما ندعو إليه في العلاقات بين الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، من جهة، ومجموعة الثمانية ومجموعة الـ٢٠ وغيرها من آليات الشراكة، من جهة أخرى.

أما بالنسبة للسنغال، وفيما يتجاوز المطالبة بالديمقراطية والحكم الرشيد، الأمر الذي لا خلاف عليه، يجب أن تتركز أولوياتنا الوطنية على الزراعة والبنية التحتية والطاقة أكثر من أي وقت مضى. هذا هو السبيل الوحيد للتقدم الذي سيفضي

إلى تحسين الحياة اليومية للسكان، وتحقيق التنمية والتحول الديمقراطي، وهما مطلبان أساسيان لا غنى عنهما.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤكد السنغال مرة أخرى تمسكها بالموقف الأفريقي المعرب عنه في توافق إزولويني. فمن العدل والمنطق السليم أن أفريقيا، القارة التي تضم العدد الأكبر من البلدان في الأمم المتحدة، والتي تستأثر مشاكلها بمعظم عمل المجلس، ينبغي أن تمثل في هذه الهيئة بشكل منصف. وفي واقع الأمر، فإن الديمقراطية التي تطالَب بها الدول ينبغي أن تطالَب بها المنظمة التي تنتمي إليها تلك الدول كافة.

ختاماً، وباسم منظمة التعاون الإسلامي، التي تترأسها السنغال حالياً، أود أن أعرب مجدداً عن إيماننا المشترك بالحوار والتعايش السلمي بين الأديان والثقافات والحضارات. فالدخول في حوار وتعلم كيفية العيش معاً أمر يعتمد على الإقرار باختلافاتنا واحترامها بوصفها مصدراً للثراء عوضاً عن اعتبارها نقطة انطلاق للمواجهة. وهذا يقتضي رفض الإساءة للأديان والعنف بجميع أشكاله. كما يتطلب نبذ أي فكرة لهيمنة ثقافة أو حضارة ما على غيرها. والأمر يتطلب كذلك تعزيز التفاهم المشترك للتغلب على مشاعر الشك والخوف التي لا أساس لها وتشوه وجه إنسانيتنا المشتركة.

فإذا اعتنقت البشرية ”الحضارة العالمية“ التي دعا إليها مواطني الشهير، الرئيس والشاعر الراحل ليوبولد سيدار سنغور، لن يكون الإنسان ذئباً في مواجهة إنسان آخر، كما قال [الفيلسوف الإنكليزي توماس] هوبز. وعوضاً عن ذلك، وحسب القول المأثور في بلدنا، سيغدو الإنسان علاجاً شافياً للإنسان. ونحن ندين بذلك لأنفسنا وللأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة في مناقشتها العامة السابعة والستين. اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئة السيد فوك يريميتش، وجمهورية صربيا، على انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. كما نشيد بمساهمة رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، السيد ناصر عبد العزيز النصر.

تؤمن جنوب أفريقيا إيماناً قوياً بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وقد ثبت ذلك من خلال تاريخ أمتنا. في هذا العام، نحتفل بفخر بمرور ١٠٠ عام من نضال شعبنا، مسترخصاً ذاته من أجل الحرية، بقيادة حركة المؤتمر الوطني الأفريقي. ونتذكر بتقدير كبير الإسهام العظيم للأمم المتحدة في جعل جنوب أفريقيا بلداً حراً وديمقراطياً.

في عام ١٩٦٦، صنفت الجمعية العامة سياسة الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية في قرار الجمعية العامة ٢٢٠٢ ألف (د-٢١)، ما أفضى، في نهاية المطاف، إلى الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، التي اشتهرت

فيما بعد باسم اتفاقية الفصل العنصري. عرّفت الأمم المتحدة جريمة الفصل العنصري بأنها ''الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى واضطهادها بشكل منهجي'' (القرار ٣٠٦٨ (د-٢٨)، المرفق، المادة الثانية). اعتمدت اتفاقية الفصل العنصري من قبل الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ومهدت لاتخاذ إجراءات عاصفة ضد الفصل العنصري في جميع أنحاء العالم.

اسمحوا لي بأن أكرر الكلمات التي تفوه بها قائدنا ورمزنا الدولي، الرئيس نيلسون مانديلا، في أول خطاب له أمام الجمعية العامة عام ١٩٩٤، وأول خطاب يلقيه زعيمٌ انتخِب انتخاباً ديمقراطيا رئيساً للدولة في بلدنا:

> ''إن الملايين من شعبنا تقول لكم ''نشكركم'' و ''نشكركم'' مرة ثانية لأن احترامكم لكرامتكم بوصفكم بشراً قد ألهمكم العمل على كفالة استعادتنا لكرامتنا أيضاً''. (A/49/PV.14، الصفحة ٧)

إن موضوع هذه الدورة ملائم جداً لأنه يعيدنا إلى الأساسيات – إلى المبادئ المؤسِّسة للأمم المتحدة. لقد قصد مؤسسو الأمم المتحدة أن تكون المحفل الأول المتعدد الأطراف المكلف بإرساء الأمل والسلام والنظام في العالم. الواقع أن الأمم المتحدة تتمتع بعضوية شاملة وتتبوأ مركز الصدارة في الحوكمة العالمية وتعددية الأطراف. يذكرنا الموضوع بأن السلام خيار. إذ نستطيع، بصفتنا الدولَ الأعضاء، إما أن نختار السلام وإما أن نختار طريق الصراع.

لقد حسم مؤسسو الأمم المتحدة ذلك الخيار قبل ٦٧ عاماً. وقرروا أن على الأمم المتحدة أن تقود العالم إلى السلام. من المهم للأمم المتحدة ولأجهزتها، وبخاصة مجلس الأمن، أن تنفذ ولاية المنظمة المتمثلة في العمل من أجل السلام بلا خوف أو محاباة. يجب أن لا نحيد عن الأهداف المؤسِّسة للمنظمة.

تواجه الأمم المتحدة ضغوطاً هائلة عندما يرى العالم الخسائر غير المسبوقة في الأرواح، كما هو الحال الآن في أفريقيا والشرق الأوسط. من المثير للقلق حين يبدو الأمر كما لو أن الأمم المتحدة غير قادرة على العمل وتقديم المساعدة، وعندما تقف مشلولة في بعض الحالات، بسبب ما تقوم به بعض الدول الأعضاء من أعمال. لقد رأينا مجلس الأمن منقسماً وغير قادر على تجميع أطراف شجاعته ليقول بصوت واحد ''كفى!'' للأطراف المتحاربة، من أجل السلام. ذلك ما يبرز الحاجة إلى مواصلة وتعميق إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها لجعلها سهلة الحركة وبارعة في التصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه البشرية.

المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها، بخاصة مجلس الأمن، مستمرة على مدى الثمانية عشرة عاماً الماضية. ومع ذلك، لم يتحقق تقدمٌ يذكر. أود أن أركز بشكل خاص على مجلس الأمن. يجب أن يتسم المجلس، بالنظر إلى ولايته، بالشرعية والديمقراطية والشفافية. إن تركيبته الحالية تجعله يميل إلى الجمود والشلل حتى في مواجهة الأزمات.

وهو لا يزال غير تمثيلي وغير ديمقراطي سواء من حيث تشكيلته أو عملية اتخاذ القرار لديه.

ونود أن تتعزز تمثيلية أفريقيا بصورة هادفة في مجلس الأمن. فنحو ٧٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس تتعلق بالقارة الأفريقية. ويجب أن يزداد عدد أعضاء المجلس بفئتيه، مع منح أفريقيا ما لا يقل عن مقعدين في فئة العضوية الدائمة وخمسة مقاعد في فئة العضوية غير الدائمة.

وعلاوة على كفالة مقاعد للقارة في تشكيلة المجلس، ينبغي للأمم المتحدة أن تقر بدور المنظمات الإقليمية التي تعمل مع الأمم المتحدة في مجال إدارة الصراعات وحلها، وتقدر هذا الدور.

وفي ذلك الصدد، نحث على توثيق التعاون مع آليات الاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، لاسيما بالنظر إلى ما يحرزه الاتحاد الأفريقي في تسوية الصراعات وبناء السلام في بعض أرجاء القارة منذ إنشائه قبل ١٠ أعوام.

وبالتالي، ينبغي مراعاة الفصل الثامن من الميثاق، لاسيما أثناء معالجة المسائل المتعلقة بأفريقيا.

ولذلك، اضطلعت جنوب أفريقيا بدور ريادي في اتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) خلال تولينا الرئاسة الدورية لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير.

وفي الوقت الراهن، لا يزال الاتحاد الأفريقي ينظر في واحد من الصراعات القائمة منذ وقت طويل في القارة من خلال آلية من آلياته، أي فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان.

لقد احتفلنا معا مؤخرا، باعتبارنا مجتمعا دوليا، بإنشاء دولة جنوب السودان. ونود أن نهنئ الصوماليين وقيادتهم على اختيار طريق السلام والديمقراطية والرفاه. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة تقديم كل الدعم اللازم لشعب الصومال.

والواقع أن أفريقيا تحرز التقدم، بدعم من الأمم المتحدة، ويمكنها أن تحقق المزيد من الإنجازات. ولتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، نود أيضا أن نشدد على ضرورة أن يفي مجلس الأمن بولايته المنصوص عليها في الميثاق في إطار القانون الدولي.

وكل دولة عوض أو هيئة دولية تنفذ قرارات المجلس ينبغي أن تخضعا للمساءلة أمام المجلس لكي نكفل تفادي إساءة استخدام المبادئ المتفق عليها دوليا مثل المسؤولية عن الحماية، وحماية المدنيين.

ويجب ألا تُستخدم تلك المبادئ، من جملة أمور، لتبرير مفهوم تغير النظام. فتلك فالغرض من وضع تلك المبادئ هو منع ارتكاب الفظائع على نطاق واسع، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

وينبغي أن نواصل المناقشة بشأن تلك المبادئ بغية وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالمساءلة عندما تُتخذ الإجراءات.

ومن الأهمية بمكان أن تحافظ الأمم المتحدة تماما على حيادها واستقلاليتها وموضوعيتها، وألا تسمح لنفسها بالانزلاق إلى الصراعات وتأييد أي طرف بذريعة حماية المدنيين.

إن الحالة في الشرق الأوسط، لاسيما القضية الفلسطينية-الإسرائيلية، لا تزال تثير قلقنا. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي وحاسم في الجهود الرامية إلى تسوية الصراع القائم منذ وقت طويل في تلك المنطقة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تدين، على نحو لا لبس فيه وفي كل الأوقات، أي عمل من أعمال العدوان أو أي انتهاك من انتهاكات القانون الدولي،

وباعتبارنا نمثل الأمم المتحدة، ينبغي ألا نعطي الانطباع بأننا ندين بقوة بعض الأعمال ونتساهل بشأن أعمال أخرى. وجنوب أفريقيا تظل ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، تتعايش بموجبه فلسطين وإسرائيل في سلام جنبا إلى جنب.

كما أود أن أشدد على أن جنوب أفريقيا تؤيد طلب فلسطين الحصول على كامل العضوية في الأمم المتحدة. ومن غير المقبول أن فلسطين لا تزال حتى اليوم خارج عضوية الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن تلك المسألة ستجد طريقها إلى الحل بصورة إيجابية قريبا.

ولتعزيز تسوية المناعات بالوسائل السلمية، نعتقد أن الحق السيادي للدول في الحصول على الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية والمدنية ينبغي احترامه وفقا للقانون الدولي.

ونحيط علما بأن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكن من التوصل إلى نتيجة مفادها أن المواد النووية غير المعلنة في إيران تستخدم في الأنشطة السلمية.

إن توضيح طابع المواد غير المعلنة سيمكن المجتمع الدولي من بناء كامل الثقة في الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي. وبالتالي، تشجع جنوب أفريقيا إيران على مواصلة تعاونها مع الوكالة.

وينبغي لنا أن نتذكر أيضا أنه طالما يسمح لبعض الدول بالتصرف خارج نطاق القواعد المتفق عليها دوليا، مثل قواعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيكون من الصعب أن نتوقع من الدول الأخرى أن تتعاون معها.

وتؤيد جنوب أفريقيا الدعوة القائمة منذ وقت طويل المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يتم حل المسألة النووية الإيرانية بالوسائل السلمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا تأييدنا للكفاح المتواصل الذي يخوضه شعب الصحراء الغربية من أجل تقرير مصيره.

ونحث المجتمع الدولي على دعم سعيه إلى تحقيق الحرية وحقوق الإنسان والكرامة.

كما نكرر دعوتنا لرفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على شعب كوبا بغية مساعدة الشعب الكوبي لنيل حريته الاقتصادية.

ونحث المجتمع الدولي على دعم سعيه إلى تحقيق الحرية وحقوق الإنسان والكرامة.

كما نكرر دعوتنا لرفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على شعب كوبا بغية مساعدة الشعب الكوبي لنيل حريته الاقتصادية.

إن الفقر والتخلف وانعدام الفرص والتنافس على الموارد الشحيحة كلها عوامل تسهم في بعض الصراعات في العالم النامي، بما في ذلك أفريقيا. وبالتالي، فإن تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفقر لا يمكن عزلهما عن السعي إلى إحلال السلام.

وفي عام ٢٠١٥، سيبلغ عمر الأمم المتحدة ٧٠ سنة، وستصل أيضا إلى العام المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد تعهد قادة العالم بالقضاء على الفقر، وتيسير فرص الحصول على التعليم الابتدائي للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأم والطفل، والحد من عبء الأمراض لاسيما بمكافحة الفيروس/الإيدز والملاريا والسل، وحشد الشراكات العالمية من أجل التنمية بحلول عام ٢٠١٥. كما تعهد رؤساء الدول بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والأمراض وتحفيز التنمية المستدامة الحقيقية. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأدوات الأخرى التي تنص على النهوض بحقوق الإنسان لدى النساء.

ويساورنا القلق لأن أفريقيا جنوب الصحراء قد لا تتمكن من تحقيق الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الوعي بذلك الاحتمال ينبغي ألا يجعلنا نستسلم. فعلى مدى الأعوام الثلاثة القادمة، يجب علينا أن نعجل وتيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونناشد كل من تعهد بالتزامات مالية إزاء أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ألا يتنكروا لتلك الالتزامات. ونود أن نعرب عن تقديرنا للشركاء الاقتصاديين

الذين لا يزالون متشبثين بالالتزام المتعلق بمعدل ٠,٧ في المائة من المساعدة الإنمائية على الرغم مما يعيشونه من مصاعب اقتصادية على الصعيد المحلي.

ونؤيد الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات المرموقة الذي أنشأه الأمين العام للتركيز على تسريع وتيرة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ونحضه التركيز بصورة كبيرة على مساعدة أفريقيا في بلوغ جميع غاياتها. غير أننا نود أن نحذر من مغبة إصدار حكم مسبق على نتيجة الاستعراض والتسرع في إطلاق عمليات قد تقوض المثل العليا للأهداف الإنمائية للتنمية.

إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية ينبغي أن تقع في صلب رغبتنا الجماعية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ولا تزال العنصرية والتمييز العنصري إهانة للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة ذاتها، ويجب مكافحتهما بلا كلل. ويجب أن ننبذ أي فكرة في أي جزء من العالم توحي بوجود جنس أسمى للإنسان استنادا إلى لون بشرته. وخطر هذه الأفكار لا يزال عالقا في ذاكرتنا الجماعية. وقد تعلمنا من شرور الاستعمار، الحربين العالميتين ونظام الفصل العنصري. وينبغي لنا جميعا أن نجدد التزامنا بمواصلة تعزيز الأساس القوي الذي وضعه إعلان وخطة عمل دربيان، الذي اعتمدناه قبل أكثر من عقد لدى اختتام المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب.

وفي ديربان في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تشرفت جنوب أفريقيا باستضافة المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف المعقود، بوصفه اجتماعا للأطراف في بروتوكول كيوتو. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل تنفيذ الاتفاقات. وفي ذلك الصدد، يتيح منهاج ديربان فرصة لإحراز التقدم الذي يجب أن نستخدمه للمضي قدما.

تشكل مناقشة اليوم تذكرة بأن السلام في نهاية المطاف اختيار. السلام يمكن أن يتحقق. والاختيارات الحكيمة والشجاعة التي بمقدرونا أن نقوم بها يمكن أن تحقق السلام الدائم في كل جزء من أجزاء العالم. ونحن مطالبون في هذه الدورة السابعة والستين للجمعية العامة باختيار السلام من خلال إصلاح وتعزيز الأمم المتحدة لكي تستطيع الاضطلاع بدورها المناسب وتحقق السلام والأمن والتنمية المستدامة وتكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أرجاء العالم. وباعتبار الجمعية العامة أهم محفل متعدد الأطراف يجمع بين دول العالم كافة، فإنها الأقدر على الاضطلاع بهذا الدور على أكمل وجه. وهي بحاجة إلى دعمنا باعتبارنا الدول الأعضاء في كل الأوقات، وذلك لما فيه خيرنا وخير الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ريكاردو مارتينيلي بيروكال، رئيس جمهورية بنما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد ريكاردو مارتينيلي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد ريكاردو مارتينيلي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مارتينيللي بيروكال (تكلم بالإسبانية): أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وأقدم له مع احترامي دعم الوفد البنمي خلال فترة ولايته. ونرحب باقتراحه التركيز في هذه المناقشة الرفيعة المستوى على الموضوع ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“. ويستند هذا الموضوع إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتناول التسوية السلمية للمنازعات.

وتضطلع الأمم المتحدة منذ إنشائها بدور لا غنى عنه في منع نشوب النزاعات الدولية وتسويتها. وما زال التزام الأمم المتحدة يتمثل في حماية الأجيال المقبلة من وبال الحرب وكفالة أن يكون السلام والاحترام بين الدول هما الشرطان الدائمان للتعايش على الصعيد العالمي.

وقد كانت النزاعات الدولية دائما وستظل تشكل تحديا للمجتمع الدولي وتهديدا خطيرا للحرية والحق في التمتع بالتعايش السلمي بين جميع دول العالم وشعوبه. ولهذا السبب تتحمل جميع بلدان العالم المسؤولية عن ضمان صون السلام والأمن الدوليين.

ويملك الشعب البنمي من قوة الاقتناع ومن الالتزام ما يجعله يستخدم جميع الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتلك حقائق بسيطة يسهل نسيانها، ولكن يجب علينا جميعا الدفاع عنها. فهي الشرط الأساسي لوجودنا في سلام كامل وحرية واستقلال.

وتدعو بناما إلى تسوية جميع النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. وندعم تعزيز تعددية الأطراف وجميع المنظمات المتعددة الأطراف والدفاع عنها بوصفها أطرا نموذجية لحل المشاكل التي تُبتلى بها البشرية عن طريق الحوار والتعاون، لكي نصون بذلك السلام والأمن الدوليين.

وقد كان البحث عن الوساطة والحوار هو الموقف الذي التزمت به بنما تاريخيا على الدوام فيما يتعلق بالنزاعات التي تخل بالسلام والاستقرار السياسي الدولي. ويجب أن يشمل ذلك البحث الممثلين الشرعيين لأطراف النزاع، الذين يجب أن يبذلوا الجهود للاعتراف بحقوق نظرائهم والامتثال لالتزاماتهم الخاصة، بروح من الصدق والأريحية، وصولا إلى حلول عادلة ودائمة.

ولهذا السبب، ترى حكومة جمهورية بنما أن لفلسطين الحق في أن يُعترف بها كدولة قومية. غير أنها يجب أن تسوي خلافاتها مع جارتها، إسرائيل، مع الاعتراف بأن لإسرائيل حق البقاء في سلام وأمن داخل إقليمها الوطني – وهو حق اعترف به المجتمع الدولي من الوجهتين التاريخية والقانونية.

وتعرب بنما عن قلقها إزاء تصاعد العنف الذي اندلع في الشرق الأوسط، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقترح وأن يحاول إنفاذ خطط وحلول تترع إلى السلام والمساهمة في إنهاء أعمال العنف التي تؤثر على معظم الفئات السكانية الضعيفة.

وتعرب حكومة جمهورية بنما عن قلقها إزاء الأزمة الحادة التي تؤثر على الجمهورية العربية السورية الشقيقة منذ أكثر من عام. ولذلك فنحن نذكّر جميع الأطراف المتورطة مع احترامنا بأن حل النزاعات سلميا هو الطريقة الوحيدة التي يقبلها مجتمع الدول وشعوب العالم للتوصل إلى حل عادل ودائم.

ويعرب الشعب البنمي عن أسفه العميق لمقتل صاحب السعادة السيد ج. كريستوفر ستيفنز، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا، وأفراد وزارة الخارجية الذين وقعوا ضحايا للهجوم الآثم على القنصلية الأمريكية في بنغازي. فصلواتنا

وأفكارنا مع أسرهم. وتدين بنما بشدة هذه الأفعال، التي تسبب الأسى والحزن لدولة صديقة وتنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

ولا مبرر مطلقا للهجمات التي شُنت مؤخرا على البعثات الدبلوماسية للولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل وفرنسا. ونؤكد مجددا أن على الدول المضيفة التزاما بضمان مبدأ حرمة بعثات العالم الدبلوماسية والقنصلية وصون السلام والأمن الدوليين، لأنها مصدر التواصل والتفاهم. وننادي بصوت عال وواضح بالتسامح والحوار والتعايش السلمي.

ولدى جمهورية بنما اقتناع بأن جميع النزاعات الدولية ينبغي أن تسوى بالطرق السلمية، باستخدام الصكوك والآليات التي تم إيجادها لتلك الأغراض. ولهذا السبب، انضمت بنما رسميا إلى مجموعة أصدقاء الوساطة، إظهارا لالتزامها التاريخي بالتسوية السلمية للنزاعات، التي هي الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

ولأن بنما تؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار أداة قوية لتيسير السلام والاستقرار السياسي الدولي، الضروريين للغاية لكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، فهي ترغب في تكرار ندائها، كما فعلت في مناسبات أخرى، لدعم الشعب الصيني في تايوان حتى يشارك بقدر أكبر كمراقبين في المنتديات والنظمات والمبادرات الدولية، ويتعاون ويدعم التنمية وصون السلام سواء في آسيا أو في مناطق العالم الأخرى.

إن بنما بلد متعدد الثقافات يتعايش فيه الأشخاص من أصول عرقية وثقافات وأديان متنوعة في سلام ووئام ويحافظ تاريخيا على علاقاته الودية مع الدول التي تختلف عنه في التوجهات السياسية والفكرية. وأتحدث عن بلد متزوع السلاح، بلد بفضل قوانينه المحليّة يتمسك بنظرية الأمن البشري ويملك قناة محايدة. ولدى بنما تقاليد وتجارب كمشاركة في الجهود التي تبذل للتوصل إلى حل سلمي للخلافات الدولية. وتلك الأوضاع هي ضماننا ورصيدنا في الدعوة إلى إيجاد عالم ينعم بالسلام ويحترم القانون الدولي.

وستظل بنما على التزامها بتعددية الأطراف والحوار والمفاوضات بين الدول باعتبارها الطريقة الوحيدة لالتماس حلول عادلة في الشؤون العالمية وتحقيق هذه الحلول. وفي إطار هذا الالتزام، سوف نستضيف في عام ٢٠١٣ مجموعة من الاجتماعات الدولية الهامة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وستستقبل بنما المؤتمر الدولي للغة الإسبانية، وهو حدث عالمي في طابعه ومنتدى للتفكير في حالة اللغة الإسبانية، التي تشكل هويتنا كدولة وتوحد شعوب أمريكا المنتمية لأصول إسبانية. وفي عام ٢٠١٣، ستستضيف بناما كذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهذا يدل على أن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية عنصران لا غنى عنهما من عناصر سيادة القانون التي تلتزم بها حكومتي التزاما كاملا.

وسوف نستضيف أيضا الاجتماع السنوي الرابع والخمسين لمجلس محافظي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذي سيناقش فيه وزراء الاقتصاد والمالية ورؤساء البنوك المركزية وممثلو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المختلفة مواضيع ذات صلة بوظائفهم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، سوف نستضيف منتدى القدرة التنافسية في الأمريكتين، الذي سيتناول مسألة وضع خطة للقدرة التنافسية في المنطقة على أساس مبادئ القدرة التنافسية العامة العشرة في الأمريكتين.

كما سنستضيف مؤتمر القمة الإيبيرية – الأمريكية، التي ستجمع معاً الدول الـ ٢٢ لأمريكا اللاتينية، ودول شبه الجزيرة

الإيبيرية. وتمثل تلك القمة جهدا يشمل الحوار والتعاون، لتعزيز تنمية بلداننا عن طريق فتح أسواق جديدة وتهيئة فرص جديدة للتجارة والتعاون مع شعوب أوروبا وبلدانها.

وستُعقد مجموعة الاجتماعات الدولية المقررة لعام ٢٠١٣ في سياق الاحتفال بالحدث التاريخي الذي يحتفل به أبناء بنما إلى يومنا هذا. وألاحظ أن اليوم هو الذكرى السنوية لهذا الحدث – اكتشاف ممر، عبر بلدنا، الى منطقة المحيط الهادئ. أمّا اليوم الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فسيصادف انقضاء ٥٠٠ سنة على ما يسمى باكتشاف بحر الجنوب، الذي عرف لاحقاً بالمحيط الهادئ، وهو العمل العظيم الذي غيّر جغرافيا الملاحة العالمية وتاريخ البشرية.

ومع اكتشاف الممر من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، شهدنا بداية عملية العولمة الاقتصادية والديمغرافية حول العالم. واعتبارا من تلك اللحظة، بدأت بنما تؤدي دوراً هاماً في الملاحة والتجارة على الصعيد العالمي لا يزال قائماً حتى اليوم. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بنما المحور الرئيسي للأمريكتين. وباتت في الواقع واحدة من أهم طرق الاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة في العالم.

ونحن نواصل إحراز تقدم جيد في توسيع قناة بنما ومطار توكيومن الدولي، الذي سيصبح أكبر مطار في أمريكا اللاتينية. وكلا هذين المشروعين سيجعلان من الممكن زيادة تطوير ممر قناة بنما، وسوف يكون لهما تأثير هائل على التجارة الدولية وعلى السياحة.

إن العمل العظيم الذي أنجزه فاسكو نونيز دي بالبوا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٥١٣ ساعد على تشكيل طابع بنما بوصفها بلداً مخصصاً لعبور البضائع العالمية، ومع بناء القناة، تعززت بوصفها محور التجارة البحرية في العالم.

لا توجد صيغة سحرية لحل الصراعات. ولا توجد الظروف العالمية للوفاء الكامل بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن التسوية السلمية للمنازعات. ولا يزال يتعين على العالم أن يتخذ بعض الخطوات الهامة من أجل كفالة أن يكون الحوار هو دائماً وسيلة الفصل في الخلافات. ويجب أن يكون هناك التزام على مستوى الدول لتحقيق هذا الهدف.

وثمة خطوة من الخطوات الكبرى التي يجب أن نخطوها إلى الأمام هي التعليم. فالتعليم لا يطلق حريتنا فحسب، إنما يمنحنا الحرية في التفكير. وهو يساعدنا على فهم واحترام الافكار المختلفة. وهو يوفر لنا الفرصة لنكون حالمين. ومن خلال التعليم يمكننا أن نتعلم تقييم الثقافات التي قد تبدو غريبة عنا؛ فالاختلاف لا يجعلنا أعداء. ولكن من أجل فهم ذلك بطريقة شاملة، نحن بحاجة إلى تعليم جيد وموضوعي.

والحصول على المعلومات من خلال شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية أداة لا غنى عنه لرفع مستوى المعرفة والقدرة على التمييز في ما بين جميع الشعوب.

وبينما أدعو الى الاستخدام المسؤول لتلك الأدوات، أعتقد أنه يتعين علينا المضي الى ابعد من ذلك. وأعتقد أنه يجب أن نعالج أيضا مسألتي المساواة واحترام الذات، الامر الذي يساعدنا على النأي بأنفسنا عن الضغينة والعنف. مرة أخرى، إن التعليم هو الحل.

هذه الثروة الغنية تقودنا إلى المنافسة الشريفة. ولا يمكن الاستعاضة عن العنف بالمنافسة سوى عن طريق عملية التحديث التي يتم فيها الحفاظ على مبادئنا. والتعليم الجيد هو الذي يبنى على أساس الأخلاق والقيم. والمال ليس أفضل نوع من المساعدة التي يمكن أن نوفرها لأطفالنا. فأفضل مساعدة يمكننا أن نوفرها لهم هي التعليم الذي يتم فصله عن السياسة

والعواطف والقوالب النمطية. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التفوق.

وعلينا أن نركز جهودنا التعليمية على الأطفال الصغار. فالتعليم الابتدائي الجيد والمتوازن هو قاعدة الهرم الصلب. وتثقيف أطفالنا بشكل صحيح اليوم هو أفضل ضمان لمستقبل أفضل للجميع في الغد.

وبدون التعليم، ليست هناك إمكانية للحوار، والعكس صحيح. هذا هو السبب في تركيز حكومة بلدي على رفاه أطفال بنما من خلال تحسين مدارسنا وفصولنا الدراسية؛ وإنشاء شبكة إنترنت وطنية مجانية؛ وتوفير أجهزة الكمبيوتر مجاناً؛ وتوفير منح دراسية شاملة، دون أي تمييز على أساس المنزلة أو السياسات؛ وأخيراً، التحوّل في مناهجنا التعليمية.

ومع ذلك، يجب توفير إمكانية حصول الأطفال على المعلومات تمشيا مع مرحلتهم الانمائية، واحترام حقيقة أنهم أطفال، واقتضاء أن يفعلوا أفضل ما في وسعهم بالنسبة الى سنهم. إن احترام الطفل حصاد للسلام.

وكما ذكرت في مؤتمر قمة الأمريكتين الأخير، الذي عقد في بلدنا خلال تموز/يوليه، يجب أن نواصل تسخير ارادات كل منا بغية الحد من الفجوة الرقمية وتحقيق أقصى قدر من الوصول إلى شبكة الإنترنت حول العالم. وكل خطوة في هذا الاتجاه ستكون عاملاً رئيسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

بيد أنني لا أزال أشعر بعدم الارتياح إزاء المخاطر الناجمة عن سوء استخدام الفضاء الإلكتروني للفتيان والفتيات والمراهقين.

وسوف لن تنتهي مهمتنا إذا لم نتحمل المسؤولية عن مواجهة واحد من أهم التحديات الأخلاقية والمعنوية في عصرنا: حماية الأطفال والشباب من الخطر الذي يتعرضون له بفعل سوء استخدام الفضاء الإلكتروني.

لهذا السبب، نؤيد مبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في هذا الصدد. كما أدعو جميع الدول الممثلة هنا الى تبادل الخبرات من أجل وضع وتنسيق، على أساس معايير الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية، القواعد التي سوف تسمح لنا بكفالة عدم تعرض القصّر بعد اليوم للمخاطر والأخطار الناجمة عن الفضاء الالكتروني. وينبغي عدم تفسير ذلك بأي حال من الاحوال كوسيلة لتقييد أو تشويه حرية التعبير أو الاستخدام العالمي للإنترنت، وهو الامر الذي ندافع عنه بقوة وقناعة كبيرة.

إن بنما تعدّ مشروع قانون من أجل وضع الحد الادنى من الانظمة الموجهة نحو حماية أطفالنا ومراهقينا من المحتوى الخطير المنتشر عن طريق شبكة الإنترنت وغيرها من وسائط الإعلام الإلكترونية. ونحن نعمل حاليا على تمرير هذا التشريع بالاستناد إلى توافق الآراء في صفوف جميع أبناء المجتمع البنمي. ويجب أن نصبح حلفاء ونرص الصفوف ضد مواقع الإنترنت التي تروج لاستغلال الاطفال في المواد الاباحية وللمواد الاباحية عموماً، والسلوك الفاحش والماجن، والعنف البدني والجنسي والعاطفي.

فلنعمل على تضافر الجهود واتخاذ إجراءات منسقة ضد المواقع التي تيسر صنع الأسلحة أو المتفجرات، والتي تحرض على استخدام المخدرات غير المشروعة، والتي تشجع على العنصرية أو كراهية الأجانب أو أي نوع آخر من التمييز الذي يتعارض مع كرامة الإنسان.

ولنعمل على اتخاذ التدابير ضد أولئك الاشخاص الذين يكرسون أنفسهم لنشر المعلومات الشخصية عن الأحداث واستخدامها ونشرها وتوجيه التهديدات بجميع أنواعها ضد فتياننا وفتياتنا ومراهقينا. ولنعمل على تسخير تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات لصالح التنمية، وكفالة نوعية حياة أفضل لأطفالنا، ولنعمل على عدم السماح لفوائد الوصول إلى الإنترنت بأن تعرّضهم للخطر.

تدعم حكومة جمهورية بنما المجتمع الدولي والأمم المتحدة من خلال مشروعين كبيرين. المشروع الأول هو مركز الأمم المتحدة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنما، الذي سيستضيف مكاتب الأمم المتحدة دون الإقليمية البالغ عددها ١٦ القائمة بالفعل في بلدنا. وسيسهم ذلك المركز في تقديم مزيد من التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، مما سيسهم في العملية التنفيذية للأمم المتحدة، على النحو المبين في تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدةالمتحدة. ”توحيد الأداء“ (انظر A/61/583). المتحدة ندعو الدول الصديقة الملتزمة بهذه الإصلاحات إلى المساهمة ماليا في هذا المشروع، الذي سيطرح قريبا للتبرعات الدولية. أما المشروع الآخر فهو المركز الإقليمي للوجستيات المساعدات الإنسانية للأمريكتين لإيصال المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث في المنطقة. إن بنما ملتزمة بمواصلة عملها كجهة فاعلة للمساعدات الإنسانية في المنطقة، ونضع مزايانا كمنصة لوجستية دولية تحت تصرف المجتمع الدولي.

يحظى النمو الاقتصادي في بنما باعتراف واسع النطاق في منطقتنا. ارتقت بنما من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣، تسع مراتب – من ٤٩ حتى ٤٠ – على مؤشر التنافس العالمي، وهو ما يمثل قفزتنا الأكبر في هذا الترتيب منذ عام ٢٠٠٥، حينما بدأ المنتدى الاقتصادي العالمي رصد بلدنا. ويشير هذه الارتقاء إلى أننا نقوم بالأمور بشكل جيد.

إن النمو الاقتصادي في بنما هو الأعظم في أمريكا اللاتينية. انه يقوم على مبادئ السوق الحر، ويحترم البيئة، والمعايير الاجتماعية ومبادرات التجارة الحرة، ويلتزم التزاما قويا بالإدماج الاجتماعي. الأمر الذي مكننا من خفض معدلات البطالة إلى حد كبير في بلدنا فوصلت إلى ٤,٦ في المائة، والحد من الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، من ٣٣,٤ في المائة إلى ٢٥,٨ في ثلاث سنوات فحسب، دون المساس بثروات بيئتنا. وفي الوقت ذاته، يسمح لنا نمونا الاقتصادي بتخصيص الموارد لمواجهة تهديدات تغير المناخ، الذي يؤثر وسيواصل التأثير على الدول كبيرها وصغيرها دون اعتبار لمستوى تنميتها. نحتاج أن نكون أكثر مسؤولية.

وستواصل بنما دعوة المجتمع الدولي للعمل على هيكل مؤسسي ومتعدد الأطراف من شأنه تعزيز حقوق جميع الناس على كوكب ينعم ببيئة مناسبة لتطوير حياة تتميز بالصحة والسلام. وسنصر على منتدى جديد رفيع المستوى لإجراء المناقشات بشأن حماية البيئة في إطار الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاندا (غانا).

وأخيرا، تؤكد بنما من جديد أنها البلد الذي يفضل التعايش السلمي والمحترم بين جميع الشعوب والحكومات في العالم. ونعتقد نحن شعب بنما أن البشرية ستكون دائما قادرة على القتال من أجل هذه القضية، يوحدها الأمل في أن نتمكن جميعا من بناء غد أفضل. ما زال هناك وقت للمشاركة، باعتبارنا أخوة، في المنافع الناجمة من الوجود على كوكب ينعم بالسلام وينتمي حقا للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية في الأمم المتحدة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن أنضم إلى هذا الجمع الكريم. اسمحوا لي أن أقدم تهانئ الأردن الصادقة إلى سعادة السيد فوك يرميتش. وأود أن أؤكد له تعاون الأردن الكامل. كما أود أن أعرب عن تقدير الأردن للأمين العام لما بذله من جهود دؤوبة. وأرحب بصوته وأصوات قادة العالم من العديد من الأديان الذين يقفون مع مليارات المسلمين في جميع أنحاء العالم في رفض الاستفزازات التي تهدف إلى تقسيم معتنقي الديانات المختلفة.

يعلمنا الإسلام احترام جميع البشر، وتعزيز التسامح وإظهار الرحمة. وباعتباري هاشميا ومن نسل النبي محمد، أدين كل الأعمال التي تذم اسم النبي أو تستخدم زورا اسمه أو اسم الإسلام – أو أي دين آخر، في هذه المسألة – لتبرير العنف وأعمال الشر مثل التي قد شهدناها في الآونة الأخيرة. لا توجد هوامش بشأن هذه المسألة. يجب على كل منا من جميع الأديان في كل مكان أن يكون سباقا في تعزيز التفاهم وإقامة حوار عالمي أقوى بكثير.

”أن نضم قوانا“ – هذه الكلمات الثلاث في ميثاق الأمم المتحدة ليست مجرد حلم قديم، إنما حاجة ملحة في وقتنا الحاضر. وثمة حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتمكين وتقوية الأمم المتحدة والجمعية العامة.

في منطقتي، أمامنا مهام هامة. يجب أن نوفر فرصا جديدة وأفضل لشعبنا، وخاصة لشبابنا، لتجنب مخاطر عدم الاستقرار والنزاع في المنطقة والوفاء بالرغبة العالمية – ألا وهي حق الإنسان الأساسي – في العيش في حرية وكرامة وعدالة وسلام. إن للمجتمع الدولي مصلحة حيوية في دعم البلدان التي تتعرض لمخاطر من أجل السلام والإصلاح.

لقد رسمنا في الأردن طريقنا استرشادا بتراثنا، من خلال الاحترام المتبادل بيننا والاعتدال. إن رحلة الربيع العربي لدينا فرصة لتسريع الإصلاحات النابعة من الداخل وتحقيق الأهداف الوطنية. وقفت أمام الجمعية العامة، في العام الماضي، وتحدثت عن الإصلاحات التي كانت تلوح في الأفق (انظر A/66/PV.11). ومنذ ذلك الحين، أسفرت التعديلات الدستورية الجديدة والشاملة، فضلا عن القوانين الجديدة، عن مصفوفة من المؤسسات والمبادئ لدعم طريقنا للإصلاح والتحول الديمقراطي. ومع العام الجديد، سيكون لدينا برلمان جديد، وسيبدأ صيفنا الأردني.

وأود أن أتطرق إلى الوضع المأساوي في سوريا.

لا بد من الوقف الفوري للعنف هناك والبدء بعملية انتقالية. فما من بديل عن الحل السياسي الذي ينهي سفك الدماء، ويعيد الأمن والاستقرار، ويحفظ وحدة أراضي سوريا وكرامة شعبها ووحدته.

إن للأمم المتحدة دورا مهما تقوم به في مساعدة الشعوب في الالتزام بالحل السياسي. وفي هذا السياق، سيبذل الأردن ما بوسعه لدعم جهود الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا والمعين حديثا، السيد الأخضر الإبراهيمي.إن العلاقات بين الشعبين الأردني والسوري طويلة

وعميقة. ومنذ أن اندلعت الأزمة الحالية، لجأ إلى الأردن أكثر من ٢٠٠ ألف سوري، مما أضاف ضغوطا كبيرة على مواردنا المحدودة أصلا، وعلى اقتصادنا. ومع ذلك، رحبنا بهم بحرارة نحن الأردنيين كما فعلنا مرات عديدة في السابق مع غيرهم ممن كانوا بحاجة إلى المساعدة. وبينما نواصل تحمل هذه المسؤولية، نؤكد أن الدعم الدولي جوهري. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتنانا للتجاوب السخي من جانب الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات المكرسة التابعة للأمم المتحدة. بيد أن الحقيقة المؤلمة تقتضي المزيد من الدعم، إذ أن حجم المخيمات يزداد ازدحاما بالعائلات الضعيفة، وفصل الشتاء الصحراوي البارد أصبح وشيكا. لذلك أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل معا للحيلولة دون وقوع مأساة إنسانية.وبينما نتناول هذه التحديات، يجب ألا تحيد أبصارنا عن جوهر الأزمة في المنطقة. فمنذ خمسة وستين عاما تقريبا، ما برح الفلسطينيون مستثنيين من الوعد الذي قطعته الأمم المتحدة. فالجميع ينعم بالحماية التي توفرها الأمم المتحدة تحت مظلة القانون الدولي وحقوق الإنسان ما عدا الشعب الفلسطيني لم ينعم بذلك بعد. والجميع ينعم بكرامة العيش في حرية وأمن ما عدا الشعب الفلسطيني، فلم ينعم بذلك بعد. وقد نال الجميع حق تقرير المصير، ولكن الشعب الفلسطيني لم ينل ذلك الحق بعد. لقد آن لنا أن نقول كفى!عندما طالب الربيع العربي بالكرامة للجميع، طالب أيضا بإنهاء الاستثناء. وعند الكلام عن العدالة العالمية فما من قضية بعينها مدعاة للغضب أكثر من القول لأبناء شعب بأكمله أن العدالة العالمية لا تشملكم ولا يمكن للصيف العربي أن يؤتي ثماره إلا بانتهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبأن تفضي نهايته إلى سلام عادل وإقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة تعيش في سلام مع المنطقة بأسرها.لقد نجحنا في وقت سابق من هذا العام في جمع الطرفين على طاولة المفاوضات في عمّان من أجل إجراء محادثات استكشافية. إلا أن التقدم الإيجابي توقف، فيما استمر بناء المستوطنات غير الشرعية والإجراءات الأحادية الجانب، مما يشكل تهديدا مباشرا لإحلال السلام من خلال المفاوضات. ونشعر بقلق شديد جدا جراء الاخطار التي تتهدد القدس وحرمة الأماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة. ومن الجدير بالذكر أن المسجد الأقصى والحرم الشريف مشمولان بالرعاية الهاشمية، وهو دور أقرته معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية المبرمة في عام ١٩٩٤، وهي أراض محمية بموجب القانون الدولي كونها أراض محتلة. إن المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين في الإسلام، لا تقل اهميته بالنسبة إلى ١,٧ مليار نسمة من المسلمين الذين يشكلون ربع سكان العالم، عن أهمية الكعبة المشرفة.

أود أن أقول بكل وضوح أن أي اجتياح أو تقسيم لموقع المسجد الأقصى لا يعتبر فقط خرقا لالتزامات إسرائيل، بل يمثل انتهاكا دينيا خطيرا. وفي هذا الصدد على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن أي انتهاك، أو أية محاولة لمحو الهوية العربية أو الإسلامية أو المسيحية عن القدس أمر لا يمكن التهاون فيه. إن ما يقتضيه الأمر الآن هو أن توحد دولنا كلمتها وأن تلقي بثقلها، إذ لا يمكن لطرفي النزاع ولا العالم تحمل المزيد من الأعمال العدائية وانعدام الأمن. وقد تلوح في الأفق فرصة نادرة في وقت لاحق من هذا العام بعد الانتخابات الأمريكية لتحقيق ما تمس إليه حاجة الطرفين، ألا وهو حل الدولتين، دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية، تعيشان في سلام وأمن وتتطلعان قدما بحرية، على أساس تسوية عادلة وشاملة ونهائية. لقد كانت هذه دائما أولوية الأردن الأولى وستظل كذلك. اسمحوا لي أن أقول الآن ما قلته هنا من قبل، وهو أن العالم العربي ينشد السلام. وما نقصده بالسلام الحقيقي هو إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية واستثمارية. إن ما نقصده في ذلك أن تسود حياة طبيعية جديدة ويعيش

الناس في سلام آمنين في بيوتهم بحيث تتمكن المجتمعات من البناء، مما يؤدي إلى ازدهار المنطقة بأسرها. وقد عرضنا ذلك قبل ١٠ سنوات، أي منذ عام ٢٠٠٢ بموجب مبادرة السلام العربية، والتي من خلالها مدت بصورة جماعية ٥٧ دولة عربية وإسلامية يدها إلى إسرائيل.لقد حان الوقت لإسرائيل أن تغير موقفها، وأن تنظر إلى المستقبل الذي يتعين علينا تقاسمه وأن تتوصل إلى سلام عادل ودائم مع الفلسطينيين.قبل سبعين عاما تقريبا، اختارت بلدان تنتمي إلى كل قارة أن تتكاتف بأمل بلوغ عالم يوحده السلام واحترام البشرية. وبعد حرب عالمية مريرة مدمرة، جاء إنشاء الأمم المتحدة كخطوة شجاعة في الاتجاه الصحيح. واليوم وبعد ثلاثة أجيال تقريبا، تعلمنا بأنه لا يكفي اتخاذ الخيارات الصحيحة، بل يجب علينا أيضا أن نواصل القيام بالعمل الفعال ليس فقط بوصفنا أمما، بل بوصفنا أمما متحدة. وعلينا أن نتخذ الخطوات السليمة والشجاعة الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد يانوس آدير، رئيس هنغاريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس هنغاريا.

اصطُحب السيد يانوس آدير، رئيس هنغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن ارحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس هنغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية

الرئيس آدير (تكلم بالهنغارية؛ وقدم الوفد نصا باللغة الإنكليزية): إن سيادة القانون ضمن المواضيع المعروضة على الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وهذه مسألة تتسم بأهمية خاصة، لا سيما لإنسان أتيحت له الفرصة ليمر شخصيا بتجربة انعدم سيادة القانون. ولعقود كثيرة، كانت هنغاريا تنتمي للكتلة الاشتراكية الشيوعية. فبحلول عام ١٩٤٩ اكتمل الاستيلاء الشيوعي على السلطة، بعد فترة لم تتجاوز أربع سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية. وتم القضاء على النظام القائم على تعدد الأحزاب. وأرغم معظم قادة الأحزاب السياسية التي أنشئت بعد الحرب على المنفى أو أودعوا السجون.

لقد ولدت بعد ١٠ أعوام من ذلك التاريخ. وقضيت سنوات الرشد الأولى، ومن ثم سنوات صحوتي السياسية أيضا، في ظل الديكتاتورية. والواقع أن طفلي الأكبر سنا ولدا في ظل ذلك النظام السياسي. وبالنسبة لجيلنا، تماما هو الحال بالنسبة لآبائنا وأمهاتنا، كانت تجربتنا اليومية محرومة من حقوق الإنسان والحريات. الاستقلال؟ من ماذا، حينما كان القوات السوفيتية تبقي هنغاريا تحت الاحتلال؟ الانتخابات الحرة؟ كيف، حينما كان الأحزاب السياسية غير موجودة، وحتى في وقت متأخر لا يتجاوز عام ١٩٨٨، كان تشكيل التنظيمات السياسية جريمة ضد الدولة.

إن الحريات الدستورية، مثل حرية التعبير والحق في التجمع والحق في ممارسة الشعائر الدينية بحرية، لم تكن موجود سوى على الورق أو لم تكن موجود حتى على الورق. وأحدثت نهاية الثمانينيات وسقوط حائط برلين والستار الحديدة تغييرات سياسية في هنغاريا أيضا. وفي ربيع عام ١٩٩٠، بعد أكثر من ٤٠ عاما، تمكننا من تنظيم انتخابات حرة مرة أخرى. ويمكن اعتبار التحضيرات للانتقال السلمي، وبعد ذلك أعوام ما بعد إجراء الانتخابات، فترة ناجحة من منظور سيادة القانون.

بيد أنه ليس لدى هنغاريا دستور موحد جديد، على غرار دستور ١٩٤٩، لا يمكن أن يفشى مضمونه بسهولة من خلال أرقام بنوده. وذلك هو العيب الذي صوبته الجمعية الوطنية الهنغارية في نيسان/أبريل ٢٠١١، حينما قررت اعتماد القانون الأساسي الجديد لهنغاريا. وما يعد اليوم أحدث دستور في أوروبا يتضمن تقريبا جميع عناصر ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب مؤسسات حقوق الإنسان التي تحمي الضوابط والموازين المنشأة في عام ١٩٩٠. وفرضت قيود دستورية، باعتبارها عنصرا جديدا، تتوافق مع سيادة القانون بغية كبح الإنفاق العام غير المسؤول والزيادة المتهورة لمديونية الدولة.

وينص دستور هنغاريا الجديد على ضمانات للوفاء بالالتزامات القانونية الدولية وللامتثال لقواعد القانون الدولي المقبولة عموما والانضمام إليها. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العديد من الأحكام الجديدة، التي تتعلق بما يسمي بالجيل الرابع الجديد لحقوق الإنسان، أدرجت في القانون الأساسي الجديد.

وتنص المادة عين من الدستور على أن:

”تشكل جميع الموارد الطبيعية، لا سيما الأرض الزراعية والغابات وإمدادات مياه الشرب والتنوع البيولوجي – وبخاصة النباتات المحلية والأنواع الحيوانية – جزءا من التراث المشترك للدولة، وتلتزم الدولة وجميع الأشخاص بحمايتها واستمرارها وحفظها من أجل الأجيال المقبلة“.

وتحدد المادة الحادية والعشرون أن:

”على هنغاريا أن تقر بحقوق جميع الأشخاص في بيئة صحية وان تنفذ هذه الحقوق. ويلزم أي شخص يسبب أي ضرر للبيئة بإصلاح الضرر أو تحمل جميع تكاليف الإصلاح على النحو الذي يحدده القانون“.

”لا يجوز إدخال الملوثات إلى هنغاريا بغرض التخلص منها“.

ما طول الوقت الذي استغرقناه مؤخرا في الكلام عن حماية البيئة والحفاظ على القيم الطبيعية وحماية نوعية التربة والهواء والمياه؟ ونظرا لضيق الوقت المخصص لي، لا أود أن ابرز سوى مسألة واحدة من ضمن المجموعة الكبيرة للمشاكل المعروضة علينا، وهي تحديدا مسألة المياه والصرف الصحي. بل تزداد أهمية أن نشير إليها هنا لأن العام المقبل حدد، نتيجة لقرارنا المشترك، باعتباره اليوم الدولي للتعاون في مجال المياه.

ويمكننا أن نقدر تقديرا حقيقيا كفاية كميه المياه ونوعيتها لو مررنا بتجربة ما يعنيه الحرمان من المياه، أيا كان السبب – التلوث أو الاستهلاك المفرط أو التغيرات البيئية. وخلال الأعوام الأخيرة، نشرت مجموعة كبيرة من الدراسات بشأن سلوكنا غير المتسم بالمسؤولية وبشأن الاتجاه القصير النظر، وإن جاز لي القول، الغبي الذي نلوث به مياهنا. وأود أن أشير إلى مجرد بضع نتائج من هذه الدراسات. فنسبة تسعة وتسعون في المائة من كل مياه الصرف الصحي و٧٠ في المائة من النفايات الصناعية السائلة في بلدان العالم المتقدم النمو يجري تصريفها في الأنهار بدون أي معالجة أيا كانت. كما أن الثورة الكيميائية في العصر الذي أعقب الحرب العالمية الثانية كانت لها آثار سلبية خطيرة على البيئة. وتستخدم الصناعة في الوقت الحالي حوالي ١٢٠ ٠٠٠ نوع مختلف من المواد الكيميائية السمية، في حين يمكن لنقطة واحدة من النفط الخام أن تجعل ٢٥ لترا من مياه الشرب غير صالحة لأغراض الشرب. ويتطلب صنع مركبة واحدة ١٤٨ ٠٠٠ لتر من المياه المستعملة في الصناعة. وثقافة مرافق الصرف الصحي لبليوني شخص تقريبا لا تزال غير كافية اليوم.

ما هي النتائج؟ هي بحيرات ملوثة وسمية ومجار ميتة لا تشبه الأنهار إلا بالاسم. وبدلا من ذلك، هي قنوات صناعية متعفنة. ونتيجة ذلك أنه لا توجد مياه كافية لتلبية الاحتياجات اليومية للاستهلال البشري. واليوم، هناك أكثر من بليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب النقية. والنتيجة الأخرى، حسب دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أجرتها في عام ٢٠٠٩، أن الأمراض الخطيرة، التي تنتشر عن طريق المياه الملوثة وعدم وجود الصرف الصحي تفتك بالشباب والأطفال بمعدل يساوي معدل سقوط طائرة من طراز بوينغ ٧٤٧ مزدحمة بالأطفال كل أربع ساعات.

ويمكنني أن أواصل ضرب الأمثلة الدرامية والنتائج الخطيرة لعدم وجود الصرف الصحي، ولكن لنسال أنفسنا السؤال: إذا كان كل شيء على ما يرام في إدارة مياه الصرف الصحي، هل يعني ذلك أن كل شيء على ما يرام فيما يتعلق بإدارتنا للمياه ومعالجة المياه وحماية أحواض المياه. ولسوء الطالع، فان الإجابة لا.

وتتطلب إدارة المياه في الوقت الحاضر التعاون الدولي. ونصف سكان الأرض يعيشون في ما يسمى بمناطق مستجمعات المياه المشتركة. ونفس النهر يوفر المياه لبلدين أو ثلاثة أو أكثر. والتعاون فيما بين تلك البلدان التزام يومي. ويمكن أن يؤدي عدم وجود ذلك التعاون إلى توترات تتعلق بالإمداد أو توترات اجتماعية أو صحية بل توترات متصلة بالحرب. وحوالي ٥,١ بلايين شخص يعيشون في أحواض الأنهار، حيث استخدام المياه أكثر من الحد الأدنى لتجديد المياه، الأمر الذي يؤدي إلى استنفاد الاحتياطيات المائية.

وعلى الأقل ثلثا المدن الأوروبية التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ أو أكثر تستخدم مواردها للمياه بصورة أسرع من إمكانية تجديدها. وصحيح أن المعايير المحددة في الزارعة عالية، وبخاصة إذا كان القطاع الزراعي يرغب في إنتاج إمدادات كافية من الغذاء لـ ٥,٢ بلايين شخص إضافي بحلول عام ٢٠٥٠. وذلك صحيح بصورة خاصة إذا اعتبرنا أن إنتاج كوب من القهوة يستهلك ١٤٠ لترا من الماء أو أن إنتاج كيلوغرام من لحم البقر يستهلك حوالي ١٥ ٠٠٠ لتر من الماء.

وكنا نعلم بهذه الأرقام لفترة سنوات. ولكن ما هي قيمة المعرفة إذا لم نستخدمها؟ لماذا ننتظر الطبيعة لتذكرنا مرة تلو الأخرى بمسؤوليتنا الثقيلة؟ وتقيم هنغاريا مسألة المياه والصرف الصحي باعتبارها أهم المسائل في القرن الحادي والعشرين. وخلال الأعوام الأخيرة، ما فتئنا مشاركين بفعالية في الفريق العامل لأصدقاء المياه، الذي أنشئ تحت إشراف الأمم المتحدة. واعتقد أن لدينا الكثير من العمل الذي ينتظر أن نقوم به خلال الأعوام المقبلة أيضا. ونحن مستعدون وراغبون في تبادل معرفتنا وتجربتنا. كما أننا نتطلع إلى الترحيب بجميع المهتمين في مؤتمر المياه والصرف الصحي المقرر عقده في بودابست في خريف العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس هنغاريا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جانوس آدير، رئيس هنغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد آصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باكستان.

اصطحب السيد آصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آصف علي

زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زرداري (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أدين بأشد العبارات أعمال التحريض على الكراهية التي ارتُكبت مؤخرا ضد عقيدة بلايين المسلمين في جميع أنحاء العالم ونبينا الحبيب، محمد، صلى الله عليه وسلم. وعلى الرغم من أنه لا يمكننا أبدا التغاضي عن العنف، فإن المجتمع الدولي يجب ألا يظل مراقبا صامتا وينبغي أن يجرم مثل هذه الأفعال التي تدمر السلام العالمي وتعرض الأمن العالمي للخطر بإساءة استخدام حرية التعبير. وباكستان تطلب أن تعالج الأمم المتحدة هذه المسألة التي تثير بالغ الانزعاج والقلق على الفور وأن تردم الهوة الآخذة في الاتساع من أجل توحيد صف مجتمع الدول مرة أخرى.

أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لمنصبه الهام وأن أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل دولة قطر الشقيقة، الذي قام بعمله بمهارة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به الأمين العام بأن كي – مون. ونحن نقدر بشدة قيادته في توجيه عمل المنظمة. إنه لشرف خاص أن أحضر الجمعية العامة اليوم، ممثلا لشعب باكستان الجسور والشجاع.

على الصعيد العالمي، نحن نواجه تحديات هائلة. ولكن يمكننا، بالجهود الجماعية والالتزام، أن نوفر مستقبلا أفضل لشعوبنا. ويجب أن نعمل من أجل وضع حد للفقر. ويجب أن نعمل لحماية كوكب الأرض والتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب أن نضمن تمتع جميع الناس بحقوق متساوية ويجب علينا حماية الضعفاء والمستضعفين. ويجب أن نسعى إلى تحقيق العدالة والإنصاف للجميع. ويجب أن نسعى إلى تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ويجب أن ننقذ أجيالنا الحالية والمستقبلية من أهوال الحرب. وأنا أفكر في أبنائي وفي الأجيال القادمة من الأطفال الذين لم يولدوا بعد. فهم، وجميع أطفال العالم، يستحقون الأمان والاستقرار والأمن. وقد استرشدت بتلك الأهداف طوال السنوات الأربع التي قضيتها في منصب رئيس باكستان. وهي الأهداف والمبادئ التي أريد أن أتكلم عنها اليوم.

ومشاركة باكستان مع الأمم المتحدة تكمن في صميم تلك الأهداف. ونحن فخورون بأننا نذهب إلى ما هو أبعد من نداء الواجب في الوفاء بمسؤولياتنا الدولية. وما فتئت باكستان ومنذ سنوات طوال تمثل أحد المساهمين الرئيسيين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واليوم، يرتدي أكثر من ١٠ آلاف جندي باكستاني بفخر الخوذة الزرقاء للأمم المتحدة في خدمة إخواننا وأخواتنا في جميع أنحاء العالم.

وانتخابنا لعضوية مجلس الأمن يعبر عن التزامنا بالسلام العالمي. كما أنه تصويت بالثقة في باكستان من قبل المجتمع الدولي. والأمم المتحدة تمثل تطلعاتنا المشتركة إلى السلام والتنمية. غير أنها بحاجة إلى الإصلاح. فمنظومة الأمم المتحدة يجب أن تصبح أكثر ديمقراطية وقابلية للمساءلة والإصلاح ينبغي أن يستند إلى توافق الآراء والمبادئ الديمقراطية.

خلال السنوات العديدة الماضية، عانت باكستان مرارا من الكوارث الطبيعية. وشعب باكستان يقدر ما تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من دعم بهذا الخصوص.

ولكوننا دولة ديمقراطية، فإننا نعتقد أنه ينبغي تلبية التطلعات المشروعة لأي شعب سلميا وبطريقة تتماشى مع سيادة الدول ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونحن نؤيد حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ونؤيد أيضا قبول فلسطين بصفتها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

هناك العديد من الأسئلة المطروحة على باكستان في هذه الأيام. وأنا لست هنا للرد على أسئلة بشأن باكستان.

فقد أجاب شعب باكستان عليها بالفعل. وأجاب عليها السياسيون الباكستانيون. وأجاب عليها جنود باكستان. فقد فقدنا أكثر من ٠٠٠ ٧ جندي وشرطي باكستاني وما يربو على ٠٠٠ ٣٧ مدني. وفقدنا وزيرنا لشؤون الأقليات، شاهباز بهاتي، وصديقي سلمان تيسير، حاكم البنجاب، أكبر مقاطعاتنا من حيث عدد السكان، في أعمال نفذها متطرفون. ولا حاجة بي لأن أُذكر أصدقائي هنا اليوم بأنني أحمل ندبة شخصية. ففي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استشهدت أول زعيمة منتخبة لباكستان وزوجتي، الشهيدة المحترمة بينظير بوتو، برصاص وقنابل الإرهابيين، وهي التي كانت تعلم أن حياتها في خطر من العقلية التي سبق وأن حذرت العالم منها. فالإرهاب والتطرف يدمران حياة البشر ويمزقان النسيج الاجتماعي ويدمران الاقتصاد. وهناك من يتحدى اقتصادنا وحياتنا وقدرتنا على العيش في ظل مشايخنا الصوفيين وأجدادنا المحبين للحرية.

وقد جاوبنا. وجاوب جنودنا. وبالتالي، فأنا لست هنا للرد على أسئلة بشأن باكستان. أنا هنا لطرح بعض الأسئلة نيابة عن الشعب الباكستاني: نيابة عن رضيع عمره سنتان قُتل في تفجير سوق ”مون“ (القمر) في لاهور في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ ونيابة عن برويز مسيح، وهو باكستاني مسيحي قتل مع ستة أشخاص آخرين أثناء محاولتهم حماية باكستانيين مسلمين خلال هجوم بالقنابل على الجامعة الإسلامية في إسلام آباد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ ونيابة عن القائد سيفات غيور من قوة شرطة الحدود في بيشاور الذي استشهد على يد متشددين في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ ونيابة عن التجار ورجال الأعمال في بيشاور وكويتا ولاهور وكراتشي وفي العشرات من الأسواق التي دمرتها تفجيرات متعددة، مرارا وتكرارا؛ وربما الأهم من ذلك، نيابة عن أبنائي الثلاثة الذين استشهدت أمهم، الشهيدة المحترمة بينظير بوتو، على يد الإرهابيين.

منذ أكثر من ٣٠ عاماً، وأبوابنا مفتوحة أمام إخوتنا وأخواتنا الأفغان. تركنا طيلة سنوات كثيرة نعيل أنفسنا وضيوفنا الأفغان.

أتذكر التشريف الذي حظي به جميع الطغاة في بلدي – الطغاة الذين وعدوا المجتمع الدولي بالمستحيل، بينما ظلت باكستان في غياهب الظلام. إن هؤلاء الطغاة مسؤولون وأنظمتهم عن خنق ووأد باكستان، ومؤسسات باكستان وديمقراطية باكستان. وأتذكر الإعدام الذي جاء بحكم قضائي لأول زعيم باكستاني منتخب، الشهيد ذو الفقار علي بوتو. وأتذكر سجن الزعماء الباكستانيين المنتخبين.

كما أتذكر الاثنتي عشرة سنة التي قضيتها في السجن، وأتذكر المليارات التي صرفها المجتمع الدولي من أجل دعم هؤلاء الطغاة. لقد جرى تغيير النسيج الاجتماعي لبلدي وخصائصه. وحالتنا اليوم هي نتاج لحكم الطغاة.

لم يعان بلد ولا شعب أكثر مما عانته باكستان في ملحمة الكفاح ضد الإرهاب. نفذت غارات بطائرات بدون طيار، ووقعت خسائر في صفوف المدنيين على أراضينا، بالإضافة إلى تعقيد معركتنا لكسب القلوب والعقول في إطار هذا الصراع الملحمي. للذين يقولون إننا لم نقم بما يكفي، أقول بكل تواضع: من فضلكم لا تهينوا ذكرى الموتى ولا تؤلموا الأحياء. لا تطلبوا من شعبي ما لم يطلبه أحد من أي شعب من قبل. لا تشوهوا أطفال ونساء باكستان الأبرياء، ورجاء أوقفوا نغمة القيام بالمزيد هذه. أبسط سؤال بالنسبة لنا جميعا هو: ما هي درجة المعاناة الإضافية التي بوسع باكستان تحملها؟

أنا واثق من أن المجتمع الدولي لا يريد أن يرى أي معاناة في أي مكان، وعلى الأخص في باكستان. إننا نعتقد، في

الواقع، أن المجتمع الدولي شريك. ذلك لأن المصلحة المشتركة لجميع الدول تكمن في العمل معا.

في باكستان، ساعدتُ في إدخال تغير استراتيجي كبير لنظرتنا الخاصة بالعمل معا. وداخل باكستان شهدت ديمقراطيتنا تغيرات رئيسية. إن شاء الله، سوف تكون تلك الحكومة المدنية الأولى في تاريخ باكستان خلال الستة والستين عاما الماضية، التي ستنهي كامل فترة ولايتها، التي تمتد خمس سنوات.

في ذلك الوقت، أقر البرلمان إدخال إصلاحات غير مسبوقة. لقد استعدنا توافق دستور ١٩٧٣. وأطلقت الجمعية الوطنية إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق. وأنشأنا لجنة وطنية معنية بالمرأة، و لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان. وأنشأنا، للمرة الأولى، لجنة انتخابات مستقلة حقا، لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. كما أن وسائل إعلامنا حرة ولا تخضع للرقابة وناجحة. ويزدهر مجتمعنا المدني تحت حماية الديمقراطية. وقد أنشأنا أول شبكة أمان اجتماعي، من خلال نساء باكستان، للضعفاء والأقل حظا. وقد استفادت منها ملايين الأسر. و ساعدنا الفقراء و في نفس الوقت مكنا نساء أسرنا. وتسمى تلك الشبكة برنامج بينظير لدعم الدخل. وتلك هي هدايا الديمقراطية. وذلك هو حلم الشهيدة المحترمة بينظير بوتو.

والمحور الإقليمي المتنامي في السياسة الخارجية الباكستانية هو رمز لصنعنا السياسات بشكل ديمقراطي. و نعمل على تغيير المستقبل، من خلال التعامل مع منطقتنا. و يتزايد نمو شراكتنا الإستراتيجية قوة مع الصين. في أفغانستان، بدأنا المشاركة وتعميق صداقتنا مع مجمل الطيف السياسي الأفغاني.

إننا نعتقد أن وجود أفغانستان مستقرة وذات سيادة وآمنة أمر جيد بالنسبة للشعب الأفغاني، وما هو طيب للشعب الأفغاني طيب لباكستان. وبينما تظل قلوبنا وبيوتنا مفتوحة لإخواننا الأفغان، من الضروري دعم المجتمع الدولي لثلاثة ملايين لاجئ أفغاني في باكستان، في سعيهم للعودة إلى ديارهم بكرامة. ولن يكون من الممكن تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لأفغانستان إلا عندما يصبح السعي إلى تحقيق السلام مملوكا للأفغان وموجها للأفغان ويقوده أفغان.

إننا نحترم وندعم جهود حكومة أفغانستان الرامية إلى تحقيق المصالحة والسلام. إن باكستان ستدعم بكل وسيلة ممكنة أية عملية تعكس التوافق الوطني الأفغاني.

وبالمثل، فإننا ندير علاقاتنا مع الهند على أساس الثقة المتبادلة. كما أن الاتصالات بين قيادتينا تتوسع. وشجعتني المناقشات التي أجريتها خلال الشهر الماضي في طهران مع رئيس الوزراء الهندي، الذي التقيته للمرة الخامسة في غضون أربع سنوات.

ويظل موقفنا المبدئي بشأن النزاعات الإقليمية حجر الأساس لسياستنا الخارجية. وسنستمر دعم حقوق شعب جامو وكشمير في أن يختار وا سلميا مصيرهم وفقا لقرارات المجلس الصادرة منذ فترة طويلة بشأن هذه المسألة. ولا تزال كشمير رمزا لجوانب فشل منظومة الأمم المتحدة، بدلا من جوانب قوتها. إننا نرى أنه لا يمكن التوصل إلى حل لتلك المسائل إلا في بيئة يسودها التعاون.

ونرغب، من خلال تطبيع العلاقات التجارية، في كتابة قصة نجاح لإقليم جنوب آسيا. وسيوفر ذلك بيئة تفيد بشكل متبادل بلدان إقليمنا.

لكن ثمة مزالق على طول هذه الطريق. يتمثل أحدها في الميل إلى مواجهة الفشل من خلال اللوم. إن باكستان لا تلقي باللوم على الآخرين فيما يخص التحديات التي تواجهها. ونحن نعتقد أنه ينبغي لنا البحث عن حل يرضي جميع الأطراف. وسيقربنا التعاون الإقليمي والاتصال، ويربط فيما

بيننا. وسيجعلنا أصحاب مصلحة في مستقبل بعضنا البعض. وتشكل استضافتنا لمؤتمر القمة الرباعية الشهر القادم، وتوقيعنا على اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان، دليلا على ذلك الالتزام بالترابط الإقليمي.

في باكستان، جرى استخلاص الدرس من السنوات الثلاثين المنصرمة بأنه لا يمكن تغيير التاريخ، لكن يمكن تحويل المستقبل إلى مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا وأمنا، ليس فقط للباكستانيين ولكن لجميع شعوب المنطقة، وبالفعل العالم كله.

يجب أن أشكر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إقرارها بقيمة التجارة مع باكستان. إننا نسعى للتجارة، لا للمعونة. من خلال منح الاتحاد الأوروبي امتيازات تجارية لباكستان، فإنه قد بعث رسالة إيجابية. وستساعد تلك الامتيازات على إعادة إحياء الاقتصاد، والتصدي للإرهاب.

ونحن نشرع في هذه التجربة التغييرية الطموحة، ندرك وجود تهديدات ومزالق. ويتمثل أحدها في التجارة غير المشروعة في الهيروين الآخذة في التوسع. على الرغم من وجود القوات الدولية في أفغانستان، زاد حجم تجارة الهيروين بنسبة ٣ ٠٠٠ في المائة، خلال العقد الماضي. إن صناعة الهيروين تعرض النسيج الاجتماعي لمجتمعنا للتآكل.

ويمول الأنشطة الإرهابية في منطقتنا، وبالفعل في جميع أنحاء العالم، ويغذيها الإنتاج بدون قيود للمخدرات غير المشروعة وبيعها. واتبعت باكستان جدول أعمال طموحا من أجل التصدي لذلك التهديد. إننا ننسق مع جيراننا، وسنعقد مؤتمرا في وقت لاحق من هذا العام لوضع نهج موحد للقضاء على تجارة المخدرات.

إن ندائي الذي أوجهه لهذه الهيئة، وخصوصا تلك الدول الممثلة هنا، المنخرطة بنشاط في المنطقة، هو: دعونا اليوم نبدأ في العمل معا.

لقد ألزمت رئاستي ومستقبل بلدي بتحول نوعي، يتمثل في إرساء مستقبل ديمقراطي دائم لباكستان. لم يكن الأمر سهلا، ولكنه يستحق الكفاح من اجله. لقد توقفنا منذ مدة طويلة عن التفكير في القيام بما هو سهل. بدلا من ذلك، فقد ألزمنا أنفسنا بالقيام بما هو صائب. في ذلك الصدد، أشير إلى العبارات القوية التي استخدمتها زوجتي الشهيدة الغالية وزعيمتي، الشهيدة بنظير بوتو، عندما خاطبت هذه الهيئة قبل ١٦ عاما.

ترن كلماتها وترشدنا إلى مستقبل جديد. وقالت في عام ١٩٩٦:

”أحلم بألفية ثالثة تختفي فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ وتكون فيها الأمية والجوع وسوء التغذية والأمراض قد هزمت أخيراً، ألفية يكون فيها كل طفل قد خطط لانجابه ومرغوب فيه ومغذى ومدعوم، ويكون فيها إنجاب بنت محل ترحيب بنفس القدر من الغبطة والسرور عند أنجاب ولد. أحلم بألفية للتسامح والتعددية، يحترم فيها الناس الآخرين و تحترم فيها الأمم بعضها بعضا وتحترم فيها الأديان بعضها بعضا.“

”هذه هي الألفية الثالثة التي أريد لبلدي وللبلدان الأخرى“. (A/51/PV.20)

لقد أحرزنا بعض التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. في ذكراها وباسم الله سبحانه وتعالى، تلتزم باكستان بهذا المسار مرة أخرى اليوم.

أسأل ألله أن يعم السلام كل البلدان وشعوبها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد آصف علي زرداري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.